الباب الثاني

الدراسة التحليلية

الإرشـاد

بيان ، ونقد

الفصل الأول

منهج الكيشي

في ترتيب مادة « الإرشاد » وطريقة تبويبه

obeikandi.com

الفصل الأول

منهج الكيشي في ترتيب مادة الإرشاد وطريقة تبويبه

• لقد تناول الكيشي في مؤلفه هذا أبواب النحو كلها في إيجاز ، واختصار ، وتعليل ، وسلك في ترتيب وترجمة أبوابه مسلكًا جيدًا يعد من أحدث التقسيمات في المؤلفات الحديثة ، متميزًا عن كتب من سبق سوى « الإيضاح » فقد احتذاه حذو القذة بالقذة ، ودمج فيه جميع مسائله ؛ تحقيقًا لها .

– فبدأه بمقدمة مقتضبة كالإيضاح تمامًا ، أشار فيها إلى سبب التأليف ، والمنهج المتبع ، والترجمة التي ترجمه بها [(١)] .

– ثم ساق مدخلاً وتمهيدًا تحدث فيه عن الحد ، وشروطه ، والإطراد ، والانعكاس ، والأمارة ، والرسم [(٢)] ، فتميز بذلك عن « الإيضاح » وشروحه جميعها ؛ إذ لم يتحدث الفارسي عن ذلك ، ولا أحد من شراح « الإيضاح » – فيما أعلمه .

ثم تحدث في ذلك المدخل – أيضًا – عن الكلام وما يأتلف منه ، وبين حد الاسم ، والفعل ، والحرف شارحًا كلام « الإيضاح » في ذلك موافقًا – أحيانًا – ومعارضًا أخرى ؛ حيث عدم الجمعية المانعة ، وانتفاء الاطراد والانعكاس [(٣)] .

– ثم تلا هذا المدخل ، وذاك التمهيد ببيان للأبواب الآتية :

– باب الكلام المفيد ، مسقطًا ترجمة الفارسي لذاك وهي : « باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلاً » .

– باب الإعراب ، موافقًا الفارسي في الترجمة ، مردفًا إياه بتحقيق ، ولطيفة ، وفصل في

---

(١) ينظر الإرشاد ٦٥ .

(٢) السابق ٦٦ : ٦٨ .

(٣) السابق ٦٩ : ٧٦ .

بيان العلم ، وأقسامه ، وفصل في بيان المضارع وتطفله على الاسم في الإعراب ، والمضارعة في الحركات والسكنات [1].

- باب البناء ، متبعًا أثر الفارسي – أيضًا – في ترجمته وترتيبه .

- باب أحكام أواخر الأسماء المعربة ، مستطردًا بإيراد فصل عن المضارع ثانية ، واستعداده لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم .

- باب التثنية والجمع [2].

- باب الفاعل : وبه بدأ مخالفة الفارسي ؛ إذ قد عرض بعد باب التثنية والجمع لباب إعراب الأسماء .

- باب الفعل المبني للمفعول .

- باب المبتدأ والخبر ، ومبحث في الاشتغال .

- باب الأفعال التي لا تتصرف : (عسى ، وكاد ، وطفق ، وجعل ، وأخذ ، وكرب ، ونعم وبئس ، وما يناسب « نعم » وهو « حبذا ») .

- باب التعجب ، وفصل في بيان مشاركة أفعل التفضيل لصيغتي التعجب ، وطريقة صوغهما [3].

- فهذه الأبواب التي أردف بها الكيشي تمهيده تعد أشبه بالمسائل العامة التي لابد من معرفتها لكل راغب في تعلم صناعة النحو .

- وهكذا مضى الكيشي فساق أربعة أبواب للعوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، فعاد إلى موافقة « الإيضاح » .

---

(١) الإرشاد ٧٧ : ٩٠ .

(٢) السابق ٩١ : ١٠٠ .

(٣) السابق ١٠١ : ١٤٥ .

فتحدث عن باب « كان » وأخواتها .

- وباب « ما ، ولا » المشبهتين بـ « ليس » .

وباب « إن » وأخواتها .

وباب « ظن » وأخواتها [1].

- ثم أردف ذلك – متبعًا أثر الفارسي أيضًا – بالحديث عن باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل : (المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة باسم الفاعل ، اسم التفضيل، أسماء الأفعال ، اسمى الزمان والمكان ، اسم الآلة) [2].

- ثم أعقب ذلك بباب المنصوبات ، فتحدث فيه عن (المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز ، والعدد وتمييزه ، والاستثناء) [3].

- ثم قفا ذلك بباب « كم » بنوعيها (الخبرية ، والاستفهامية) ، النداء ، والترخيم ، وفصل في الاختصاص فارق به الإيضاح وجميع شروحه ، وسيأتي بيان ذلك في حديث البحث عن سمات الإرشاد ، وخصائصه المنهجية [4].

- ثم تحدث الكيشي عن الأسماء المجرورة ، فذكر أولاً حديثًا عن العامل ، وأردفه ببيان حروف الجر :

- لازم الحرفية .

- الكائن اسمًا وحرفًا .

- الكائن فعلاً وحرفًا .

---

(١) الإرشاد ١٤٦ : ١٩٠ .

(٢) السابق ١٩١ : ٢١٢ .

(٣) السابق ٢١٣ : ٢٦٣ .

(٤) السابق ٢٦٤ : ٣٠٣ .

- وفصل في القسم ، ثم الأسماء المجرورة بإضافة الأسماء إليها ، وبَيَّنَ الإضافة اللفظية ، والمعنوية ، وإضافة « أي ، وكلا » ، وإضافة الموصوف إلى صفة والعكس ، واسمى الزمان والمكان ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف المضاف ، والأسماء الستة المضافة إلى ياء المتكلم ، وإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها [١] .

ثم يكمل اتباعه أثر الفارسي بحديث عن باب التوابع : (التأكيد ، والصفة ، وتحقيق عن وصف المعارف ، والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق) [٢] ، ذاكرًا مخالفته الفارسي في ترجمة هذا الباب فقال : ترجم الفارسي هذا الباب بتوابع الأسماء ، وخصها بالأسماء بقوله : « هي أسماء لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها » ..... » [٣] .

- فباب ما لا ينصرف .

- ثم باب إعراب الأفعال : (الفعل المرفوع ، والمنصوب وحروفه ، والمجزوم وأدواته) .

- وأخيرًا باب للنون الثقيلة والخفيفة ، وباب من الألف واللام [٤] .

* مما سبق جميعه يتضح للبحث أن الكيشي لما أراد ؛ لعطفه على إخوانه ، أي طلابه كما يفهم من إطلاقات الشيوخ في الأزمان القديمة أن يضع لهم مختصرًا تعليميًا يتلاءم مع مداركهم جامعًا فيه لعيون الإعراب ، نظر فوجد الإيضاح الفارسي ، التعليمي ، الجليل ، المُكَبَّ عليه تحصيلاً ، وتوضيحًا ، وشرحًا ، فسارع وأدمجه في مختصره تحقيقًا ، وتوضيحًا ، وتكميلاً ، وزيادة ، فوصل به (أعني مختصره) إلى أحسن حال ، وأفضل تصنيف .

*****

(١) الإرشاد ٣٠٤ : ٣٥٦ .

(٢) السابق ٣٥٧ : ٤٠٣ .

(٣) السابق ٣٥٧ .

(٤) السابق ٤٠٤ : ٤٧٧ .

الفصل الثاني

سمات الإرشاد

و

خصائصه المنهجية

obeikandi.com

الفصل الثاني

سمات الإرشاد وخصائصه المنهجية

• إن المطالع لإرشاد الكيشي تتجلى أمامه عدة سمات تميز بها ، من أهم تلك السمات :

١ـ التنوع في صياغة القاعدة :

• لم يركن الكيشي في إرشاده إلى مسلك واحد يصوغ به القاعدة النحوية ؛ تجنبًا لما قد يصيب المتلقي إثر ذلك من ملل أو ضجر ، بل صاغ قاعدته في قوالب متعددة جعلت المتلقي في قراءته له على اتصال دائم بالنص ، شغوفًا لتلقف ما يأتي بعد ، ومن هذه القوالب :

ـ قالب الحوار :

• هو ذلك الأسلوب الذي يعتمد على تفسير القاعدة في شكل حوار علمي يجريه المصنف بينه وبين من يفترض أن يتلقاه من بعده ، كقوله : « فإن قيل ... قلت ، فإن اعترضت ... أجبت ، فإن قال قائل .... فالجواب » .

قال : « قد يحد الفعل بأنه الكلمة التي تسند إلى شيء ولا يسند إليها شيء ، والمسند إليه قد يكون ظاهرًا « كقام زيد » ، ومضمرًا كـ « قم » فالاسم في باب الإسناد والحديث أعم من الفعل ، أي أكثر منه ؛ فإنه مسند ومسند إليه ، والفعل أخص ، أي أقل منه ، فإنه مسند ولا يسند إليه لعدم الإفادة ، فيقال : « زيد منطلق ، وجاء زيد » ، ولا يسوغ : « جاء ذهب » ، فإن اعترضت بأن الظروف اللازمة الظرفية ، كـ « متى ، وأين » تسند إلى غيرها ، ولم يسند إليها شيء ، وهي أسماء .

قال : « وقد حد الحرف بأنه الكلمة التي ليست فيها علامات الأسماء والأفعال نحو : « لام الجر ، وبائه ، وهل » وأشباهها ؛ فإن الكلمة لما انحصرت في الثلاث ، وعرف منها اثنان تعرف الثالث بخلوه من علامتيهما .

فإن قلت : « لم خص تعريف الحرف بعدم علاميتها دون أحديهما ؟ » .

قلت : « لأنه ضعيف الدلالة فإنه لا يدل إلا مع غيره ، وهما مستقلاً الدلالة فعرفا بالتعريف الوجودي لقوتهما ، وخص بالتعريف العدمي لضعفه » [1].

أجبت من وجهين :

أحدهما : أن المراد بكون الفعل مسندًا أن يكون مع ذلك متقدمًا على المسند إليه ، وهذه الظروف مسندة إلى المبتدأ فهي متأخرة عنه .

وثانيهما : أن المسند بالحقيقة متعلقات هذه الظروف لا هي ، ولما لازم الفعل الزمان انقسم إلى أقسامه الثلاثة الماضي ، والحال ، والمستقبل ، مثل : « ذهب ، ويتكلم الآن أو غدًا » ..... » [2].

وقال : « فإن قلت : « فقوله – تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله » على ما ذكرتم يدل على أن صدور النعمة من الله معلل بكونها لنا ، وهو باطلٌ » .

قلت : « تقديره فيحكم بأنها من الله» كقولهم : « من اقتصد في نفقته فهو عاقل ، ومن أتقن عمله فهو عالم » ، والموصول ما لابد من تمامه اسما من جملة تردفه محتملة للصدق والكذب » [3].

ـ قالب السرد :

• كما هو المعتد لدى جل النحويين ، حيث يقوم فيه بتدوين القاعدة النحوية على تركيب معين في نقاط محددة مستشهدًا ومعللاً لكل ما يذكره .

قال : « وتشترك هذه الأحرف في أن تكفها « ما » عن العمل فتدخل على الاسم والفعل إذن ، قال – تعالى- : « إنما إلهكم إله واحد » ، وقال : « إنما ينهاكم الله » .....

---

(١) الإرشاد ٧٣ .

(٢) السابق ٧٦ .

(٣) الإرشاد ١٢٦ .

ومنهم من يجعل « ما » زائدة ويعملها ، والإعمال في «« كأنما ، ولعلما ، وليتما » أكثر منه في أخواتها ؛ لأن لها معاني زائدة على الابتداء ، ففعلها قائم بمعانيها » [(١)].

وقال : « وهذا الباب قياس عند بعضهم ؛ لكثرة صوره ، ومقصور على السماع عند آخرين ؛ لنقصان اطراده بالإضافة إلى سائر المفاعيل ، والله أعلم » [(٢)].

وقال : « ومنه المستثنى بليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا ، في قولك : « رأيت القوم ليس زيدًا » ، وكذا البواقي ، وفاعل هذه الأفعال مضمر ، قال البصريون : « هو بعضهم » ، أي : « ليس بعضهم زيدًا » ، وقال المبرد « هو فعلهم » ، أي : « ليس فعلهم فعل زيد » ، فحذف المضاف ، وفيه زيادة إضمار » [(٣)].

ـ قالب السؤال والجواب :

• وهو قريب من الأول ،وقد سلك فيه مسلك الرماني في شرحه للكتاب ، حيث يحدد الجوانب التي سيناقشها في القاعدة في صورة أسئلة ، ثم يبدأ الإجابة عنها مرتبة ، فتكتمل القاعدة .

– مثال ذلك قوله : « فإن سألت وقوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكًا معنويًا أو لخصوصيتهما ، فيكون إما حقيقة فيهما فيكون اشتراكًا لفظيًا ، أو حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر ؟

أجبت : أما كونه للقدر المشترك فغير مذهوب إليه في المشهور ، فإن المشترك بينهما مفهوم الزمان ، ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثًا ، فإنه مستفاد من الصدر ، فبقي الاحتمالان ، واللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك فالمجاز أولى بيانه في أصول الفقه .

---

(١) الإرشاد ١٨٣ .

(٢) السابق ٢٣٥ .

(٣) السابق ٢٥٨ .

فإن تفحصت ، ففي أيهما حقيقة ؛ قلت : « عن الإمام عبد القاهر « إنها حقيقة في الحال ، ووقوعها على الاستقبال من باب تسمية الشيء باسم ما يئول إليه ، كما يسمى العصير خمرًا ، فإن المستقبل مآله إلى الحال ، فإن قلت : « لو كانت حقيقة في الحال ما قرنت به قرينة إذا أطلق عليه ، فإن الحقيقة لا تحتاج إلى القرينة وقد قرنت في قولهم : « إنه ليذهب وتذهب الآن » ، قلت : « هي للتأكيد ، كقولهم : « أمس الدابر » ... » [1].

وهذا القالب في الورود أقل من سابقيه .

٢ـ الاستطراد :

فكثيرًا ما يعن له أثناء الحديث عن مسألة ما استقصاء مسألة فرعية تَمُتُّ من قريب أو من بعيد لموضوع حديثه ، ثم يعود لما كان فيه مرة أخرى .

مثال ذلك قوله في « باب الإعراب » : « تحقيق : لما كانت الذات في الوجود الغيبي ، ما لم تتم أجزاؤها لم تطرأ عليها الأحوال ، وانسحب هذا الحكم على الوجود الذهني الدال عليه طبعًا روعي في الوجود اللفظي الدال على الذهني وضعًا هذا الترتيب ، فجعل الإعراب الدال على أحوال الذات بعدم تمام أجزاء الكلمة الدالة على الذات ، وكذلك في الوجود الكتابي الدال على اللفظي بالوضع ، ولو جعل في الأول والأوسط لحصل قبل تمام الكلمة واختلت مراعاة هذه الحكمة » [2].

ثم قال في نفس الباب : « لطيفة : لـ « كلا » جهتان وحالتان ؛ لأنه مفرد اللفظ مثنى المعنى ، وفي حال تضاف إلى المظهر ، وفي حال تضاف إلى المضمر ، فإذا أضيفت إلى المظهر جعلت كالواحد المقصور ، وإذا أضيفت إلى المضمر جعلت كالتثنية فأعربت بالحرف ؛ لتختص كل جهة بحالة ، وعلة التخصيص أن المظهر أصل المضمر ، والإفراد أصل التثنية ،

---

(١) الإرشاد ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) السابق ٧٩ .

فخص الأصل بالأصل ، والفرع بالفرع ، ومنهم من يجعلها مقصورًا مطلقًا »[1].

– ثم يقول في « فصل العلم » : « تذنيب : إذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ، ولقب أضيف اسمه إلى لقبه للتعيين والاختصار فقيل : « هذا قيس قفة » ، وإن كان الاسم مضافًا أو كنية جعل اللقب عطف بيان للاسم أو الكنية فقيل : « هذا عبد الله بطة ، وأبو زيد قفة » ؛ لتعذر إضافة المضاف والمضاف إليه ؛ لأن المضاف قد تعرف مرة بالإضافة في مثل قولك : « عبد الله » ، مثلاً فلا يعرف ثانيًا ، والمضاف إليه قد يكون معرفًا إما باللام أو بالعلمية ، كعبد الرحمن ، وعبد قيس ، فكيف تضيفه ؟ »[2].

– ويستمر الكيشي فيقول في : « باب الفعل المبني للمفعول : « نكتة : حد الفاعل منطبق على المفعول الذي لم يسم فاعله ، فتسميته بالفاعل أولى من تسميته بالمفعول ، فإن الأول حقيقة في هذا الاصطلاح ، والثاني مجاز ..... »[3].

٣ـ الاهتمام بصحة المعنى إلى جانب صحة اللفظ :

• لما كان الإعراب فرع المعنى ، وجدنا الكيشي في إرشاده يلح على تلك القضية الهامة ، والتي مفادها أن صحة اللفظ إعرابًا وبناءً لا يمكن – بأي حال من الأحوال – أن يكون هدفًا ، أو مغنمًا يرضي به متحدث العربية ، بل لابد أن ينضم إلى ذلك صحة المعنى حتى تكتمل الفائدة المرجوة ، مثال ذلك :

قال : « أما الأولى : فعند سيبويه « ما » فيها نكرة موصوفة ، هي مبتدأ ، و « أفعل » : فعل متعدٍ بالهمزة ، فاعله ضمير « ما » والمنصوب بعده مفعوله ، والجملة خبر « ما » فقولك : « ما أحسن زيدًا » ، معناه « شيء جعله ذا حسن » ، وإنما كان المبتدأ فيها نكرة غير موصوفة ؛ لأنه سبب الفعل المتعجب منه ، فليتمحض تنكيره ، فإن قلت : « ما سبب عظمة الله » في قولك : « ما أعظم شأنه ؟ » قلت : « ذاته تعالى » ، قال الأخفش : « ما » موصولة بالجملة ،

---

(١) الإرشاد ٨١ .

(٢) السابق ٨٧ .

(٣) السابق ١٠٥ .

وخبرها شيء محذوف ، وهو ضعيف ؛ لأن المعنى ما ذكرنا فالحذف لاغ .... » [1].

وقال : « قال الكوفيون : « خبرها (يعني كان) منصوب على القطع ، أي : الحال ، وتوقف الكلام عليه ، وجواز إضماره يدفعه » [2].

٤ التكرار :

• لم تمنع الاستطرادات الكيشي من أن يقع في تكرار بعض المسائل ، فجاء في الإرشاد كثير منه ، ومن أمثلته .

– قوله في التمهيد عن حد الفعل : « بيان ذلك أن من حد الفعل بأنه الذي يدل على حدث وزمان ، قيل له : حدك غير جامع ؛ لأن بعض الأفعال خارج عنه ، وهو الأفعال الناقصة الدالة على زمان دون حدث ، وهذا المعنى بعينه عدم الإنعكاس ، فإن المعرف ههنا معدوم ، والمعرف غير معدوم ، وهو المعرف الذي سميناه أمارة » [3].

– ثم قال فيه – أيضًا – تحت عنوان « فصل » : « قد يحد الفعل بأنه الكلمة التي تسند إلى شيء ولا يسند إليها شيء ، والمسند إليه قد يكون ظاهرًا كـ « قام زيد » ، ومضمرًا كـ « قم » ..... » [4].

– ثم قال في « باب إعراب الأفعال » : « حددنا الفعل في صدر الكتاب بالكلمة الصالحة للإسناد الدالة بصيغتها على الزمان . قيل : « يشكل بخروج الصيغ الإنشائية كـ « أعتقت ، وبعت ، وفعل التعجب عنه »

قلت : « إنها عند التحقيق إخبارات عما في الضمير إلا أنها تعلقت بها أحكام متجددة شرعًا أو عرفًا ، فلما حصل عند إطلاقها هذه الأحكام تميزت عن أخواتها ودعيت إنشائية ،

---

(١) الإرشاد ١٤٠ .

(٢) السابق ١٥٠ .

(٣) السابق ٦٧ .

(٤) السابق ٧٣ .

هذا هو المنطق عند التنقير الوافي بالتحقيق » [1].

- وقال في التمهيد - أيضًا - عن حد الاسم : « ومن حد الاسم بأنه الذي يستحق الإعراب ، قيل له : « حدك غير مانع ، فإن الفعل المضارع يدخل فيه ، وهذا المعنى بعينه عدم الاطراد ، فإنه وجد المعرِّف ، ولم يوجد المعرَّف ، وهذا لا يصلح للتعريف ؛ لأن أقل درجات التعريف التمييز ، وهو غير حاصل به » [2].

ثم قال - أيضًا : « ومنهم من حد الاسم : بأنه المستحق للإعراب بالذات ، واحترز باستحقاق الإعراب عن الحرف والفعل الماضي والأمر ، وبالذات عن الفعل المضارع ؛ ولعمري إنه مطرد منعكس ، لكنه مختل لما يلزم منه تعريف الشيء بما هو أخفى منه ، فإنا ما لم نعرف أن الكلمة اسم لا نعرف أنها تستحق الإعراب بالذات ، ويرسم الاسم : بأنه الكلمة التي يجوز الإخبار عنها ، سواء دلت على العين أو على المعنى ، مثل : « قام زيد ، والعلم حسن » ، وبأنه التي تلحقها التنوين ، وحرف التعريف » [3].

- وقال في : « باب الإعراب » عن « كلا » : « والسابعة : « كلا » إذا أضيف إلى المضمر ، تقول : « جاءني الرجلان كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما » ، وإذا أضيفت إلى المظهر نحو : « كلا الرجلين ، فآخرها بالألف في الأحوال الثلاث ، لمشابهتها « إلى » ، وتغير آخرها مضافة إلى المضمر لاسميتها .

لطيفة : لـ « كلا » جهتان وحالتان ؛ لأنه مفرد اللفظ مثنى المعنى ، وفي حالٍ تضاف إلى المظهر ، وفي حال إلى المضمر ، فإذا أضيفت إلى المظهر جعلت كالواحد المقصور ، وإذا أضيفت إلى المضمر جعلت كالتثنية فأعربت بالحرف ؛ لتختص كل جهة بحالة ، وعلة التخصيص أن المظهر أصل المضمر ، والإفراد أصل التثنية ، فخص الأصل بالأصل ، والفرع بالفرع ، ومنهم من يجعلها مقصورًا مطلقًا » [4].

---

(١) الإرشاد ٤٣٧ .

(٢) السابق ٦٧ .

(٣) السابق ٧١ .

(٤) السابق ٨٠ ، ٨١ .

- ثم قال في : « باب الأسماء المجرورة بإضافة الأسماء إليها » تحت عنوان : « فصل » : « « كلا » إنما تضاف إلى مثنى معرفة أما الأول ؛ فلأن وضعها لذلك ، مثل « كل » للإحاطة ، وأما الثاني ؛ فلأن فيها تأكيدًا ، ولا تؤكد النكرات ..... إلخ »[1].

وقال بين : « باب أحكام أواخر الأسماء المعربة » و « باب التثنية والجمع » تحت عنوان : « فصل » : « والفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم فاقتضت المشابهة أن يعرب بوجوه إعراب الاسم ، الرفع والنصب والجر ، لكنه أعرب بحركتين وسكون ؛ لينحط الفرع عن الأصل ، وخص الجر بالتعويض لثقله ، قيل : « إنما خص الجر بالاسم والجزم بالفعل ؛ طلبًا للاعتدال بالجمع بين الخفيف والثقيل ، فإن عدم الحركة أخف منها ، والاسم أخف من الفعل بدليل أن وزن الاسم بلغ الخماسي ، والفعل لم يجاوز الرباعي ، فلولا خفة الاسم لم يتحمل زيادة الحروف ، وعامل رفع الفعل معنوي ، وهو وقوعه موقعًا يصح للاسم بالدوران ، أما وجودًا ففي قولك : « زيد يضرب » ؛ ولأن الخبر يجوز أن يكون اسمًا ، وأما عدمًا ففي قولك : « لن يضرب ، ولم يضرب » ؛ فإن الاسم لا يقع بعد ناصب الفعل وجازمه ، وعامل نصبه وجزمه لفظي ، - كما ستعلم - فقد علمت أن المعنى الذي رُفِعَ به الفعل غير المعنى الذي أُعْرِبَ به ، وكيف لا وعلة استعداد الشيء غير علة وجوده »[2].

- ثم قال في : « باب إعراب الفعل » تحت عنوان : « الفعل المرفوع » : « فإن قيل : « قد أسبقتم أول الكتاب أن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم ، وهو يشكل بقولهم : « كاد زيد يقوم » ، وجميع أفعال الأخذ ، كقولك : « أخذ عمرو يفعل كذا ، وطفق » ، وغيرهما .

فجوابه : بأن هذه الأفعال واقعة موقع الاسم ؛ لظهوره بعد « كاد » في قوله :

وما كدت آئبًا

(١) الإرشاد ٣٣٢ .

(٢) السابق ص٩٥ .

ولكن لما كان « كاد » لتقريب المستقبل من الحال أُدْخِلَ في المضارع ليكون أشد إفضاء إلى المقصود ؛ لأن احتمال المضارع للإستقبال المقرب والحال المقرب منه أقوى ؛ لكونه أضبط من احتمال اسم الفاعل ؛ لانحصار احتمال الفعل فيهما ، وتشبث احتمال الاسم بين الأزمنة الثلاثة ؛ ولأن الدلالة على الزمان في الفعل لفظية مقصودة بالوضع ؛ وفي الاسم عقلية التزامية ، وكذا الجواب عن أفعال الأخذ ؛ لأنها لبيان الحال ، واحتمال المضارع لها أظهر ، لما مر الآن .

وقيل : « إنا جعلنا ذلك عاملاً في غير هذه المواضع ، وأما ههنا فإما التعري من العوامل اللفظية كما يقوله الفراء مطلقًا ، أو الأفعال المتقدمة ؛ لاقتضائها المضارع لما مضى .

وقيل : « الأصل : « يفعل زيد » فأدخل « كاد » تقريبًا لهذا الخبر ، فكأن القائل لم يجعل « كاد » عاملاً ، ولو قدم الاسم في هذا التقدير لكان أظهر ، فإن قيل : « يشكل بالواقع بعد « السين ، وسوف » ، قلت هما في الفعل كاللام في الاسم من حيث تخصيص المحتمل فكأنهما جزآه فلم يقع الفعل بعد حرف ينافي الاسم .

وعن الكسائي : « أن رافعها حرف المضارعة » ، قيل : « إنما عمل الوقوع الرفع ؛ لأنه عامل معنوي ، فأشبه الابتداء » ..... »[1] .

٥ـ القواعد والأصول العامة :

• عني الكيشي كثيرًا في مسائله بذكر كثير من القواعد ، والأصول العامة التي تلحب الطريق ، وتهدي السالك ، وتعينه على إبراز رأيه ، وترجيح قياسه ، ترى ذلك مثبوتًا في الإرشاد من أوله إلى آخره ، ومن أمثلة ذلك :

ـ الأصل في الإعراب الأسماء دون الأفعال والحروف :

• قال : « والاسم إعرابه بالأصالة ؛ لأنه يدل على الذات ، والذات تختلف عليها الأحوال ، فيستحق إعرابًا ليدل عليها ، والفعل لا يستحق لذاته الإعراب ؛ فإنه يدل على

(١) الإرشاد ص٤٤٢ ، ٤٤٣ .

الأحوال ، والأحوال لا تطرأ على الأحوال فلا يستحق إعرابًا ، والحرف – أيضًا – لا يستحقه ؛ لأنه دل على معنى غير مستقل بالمفهومية ، فلا يتجدد على معناه حال » [(١)].

ـ التكثير للخفيف ، والتقليل للثقيل :

• قال : « وخص الألف بالتثنية والواو بالجمع تكثيرًا للخفيف ، وتقليلاً للثقيل ، وجعل الياء علامة لجر كل واحد منهما ، لكونها أخت الكسرة ، وحمل النصب فيهما على الجر ؛ لمناسبتهما في الفضلية ، وفتح ما قبل ياء التثنية ، وكسر ما قبل ياء الجمع للفرق والتخصيص ؛ ليزيد الخفيف على الثقيل » [(٢)].

ـ الفعل أصل العمل :

• قال : « ذهب الأكثرون إلى أن العامل في المنادي فعل واجب الإضمار ، فتقدير : « يا زيد » : « يا ادعو زيدًا ، أو أنادي » ، واحتجوا بأن ناصب المنادى إما حرف النداء ، وإما الفعل المضمر ، والأول ضعيف ؛ لأن الأصل في الحرف أن لا يعمل ، وإلا اطرد عمله بخلاف الفعل ؛ فإن أصله العمل ؛ ولهذا اطرد رفعه الفاعل » [(٣)].

ـ إعمال الأصل أولى من إعمال الفرع :

• قال : « ولأن حرف النداء لو عمل لعمل بمشابهة الفعل ، فهو إذن فرع للفعل ، وإعمال الأصل أولى من الفرع » [(٤)].

ـ التأنيث فرع التذكير :

• قال : « التأنيث : فرع التذكير ؛ لأن الاسم من غير علامة يطلق على المذكر ، ثم تلحقه العلامة للتأنيث ، ولأن الشيء المطلق أقدم في التعقل عن كل شيء مقيد ، وهو مذكر ، وكذا المعلوم والمذكور » [(٥)].

---

(١) الإرشاد ٨٢ .

(٢) السابق ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) السابق ٢٧١ .

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) السابق ٤١٢ .

ـ التعريف فرع التنكير :

• قال : التعريف : فرع التنكير ، قيل : لأن الجهل بالشيء يتقدم معرفته » [(١)].

ـ العدل فرع المعدول عنه :

• قال : « العدل أن تعدل بصيغة الكلمة إلى غير تلك الصيغة ، وتعني بها ما تعني بالأولى ، وهو فرع المعدول عنه » [(٢)].

ـ الإمالة نوع من التخفيف :

• قال : « وما آخره الراء كـ « وبار » بناه بعض تميم – أيضًا – بالكسر لزيادة الثقل بالراء ؛ لأنها حرف مكرر ، وإما تصحيحًا لإمالته بالكسر ، فإنه إن لم يكسر لا يصرف ، فلا يدخله الجر فلا يمال ، والإمالة نوع تخفيف سيما في محل الثقل فطلبت » [(٣)].

ـ العجمة فرع العربية :

• قال : « العجمة : فرع العربي ، والاسم الأعجمي إما علم : كـ « إبراهيم ، وإسماعيل » ، أو اسم جنس كـ « النيروز » ..... » [(٤)].

وغير ذلك كثير مما يعز على الحصر .

٦ـ العناية بالتعليل :

• لم يترك الكيشي شاردة ، أو واردة في شرحه إلا وعلل لها ، ولو ذهبنا نحصر ونستقصي ذلك لاحتاج الأمر إلى بحث مستقل ، فليراجع إذن موقف الكيشي من الأصول النحوية (القياس وما يتصل به) ، ففيه غنية في هذا المجال [(٥)].

٧ـ التقسيم والتفريغ والترتيب :

• تجلت عناية الكيشي بالتقسيم والتفريغ والترتيب ، رغبة منه في ضبط القاعدة ، وبحثها

---

(١) الإرشاد ٤١٨ .

(٢) السابق ٤١٨ .

(٣) لسابق ٤٢٤ .

(٤) السابق ٤٣٠ .

(٥) ينظر هذا البحث ص ٤٦٢: ٤٦٩.

من كافة جوانبها ؛ تيسيرًا منه على المتلقي في الإحاطة بكل دقائقها وتفريعاتها .

ومن أمثلة ذلك :

- قوله : « العلم هو : الاسم الذي تضمن إشارة إلى ما دل عليه ، على وجه الإفراد والاستبداد ..... ، وهو إما أن يكون علمًا بالقصد ، أو بالاتفاق ، أي بكثرة الاستعمال .

أما النوع الأول : فإما أن يكون للشخص أو الجنس .....

أما النوع الثاني : فنحو : « ابن عمر ، المختص بعبد الله ؛ لاتفاق غلبة الاستعمال ، وإن كان شائعًا بينه وبين إخوته ..... » [1] .

- وقوله : « والجمع صنفان : جمع تصحيح ، وجمع تكسير ..... » [2] .

وقوله : « تقسيم آخر : هي إما لازم أو غيره ، واللازم إما محسوس كالطويل ، وإما غير محسوس » [3] . وغير ذلك كثير .

٨ـ الربط بين القضايا النحوية والأحكام الفقهية :

• فكثيرًا ما كان يستخدم الحكم النحوي كأداة فعالة في استخراج الحكم الفقهي ، قال : « الرابع : روي أن الصحابة – رضي الله عنهم – سألوا النبي – عليه السلام – حين أرادوا السعي بين الصفا والمروة بأيهما نبدأ ؟ فقال : « ابدأوا بما بدأ الله به » ، ولو كانت للترتيب لما شاتبه على أهل اللغة ..... وللآخرين أدلة :

..... الرابع : قول الزوج لغير المدخول بها : « أنت طالق وطالق » يوقع طلقة كما بالفاء ، وطالق طلقتين » يوقع طلقتين فهي كالفاء ، لا كحرف التثنية » [4] .

وقال : « وقول بعض الفقهاء ، إنها (يعني في الجارة) قد تكون للعلية كما في قوله – عليه

---

(١) الإرشاد ٨٣ : ٨٦ .

(٢) السابق ٩٦ .

(٣) السابق ٣٦٤ .

(٤) السابق ٣٩٠ : ٣٩٢ .

السلام : « في نفس مؤمنة مائة من الإبل » منكر عند أهل اللغة »[1].

٩ـ المنهجية العلمية ، والنزعة المنطقية :

• يطالعنا الإرشاد منذ الوهلة الأولى بمنهجه العلمي الرفيع ، وفكره المنطقي الجدلي الناضج ، وروحه المنهجية المنظمة فيهتم بالاستقراء[2] ، والقياس الغالب[3] ، واستصحاب الحكم[4] ، وذكر العلة[5] ، والتنويع في صياغة القاعدة حيث القوالب السردية ، والحوارية ، والاستفهامية[6] ، والتقسيم والتفريع والترتيب[7] ، وتقديم تعريف الحد ، وبيان شروطه ، وتطبيقها على حدود النحو ، فتراه يقول في المقدمة : « إذا عُرِّفَ شيء بشيء فلابد أن يكون المعرف غير المعرف ؛ لاستحالة تعريف الشيء بنفسه ، وإلا لزم كونه مجهولاً لمعرفيته ، معلومًا لمعرفيته ، فاجتمع النقيضان ، فكل معرف يكون مع المعرف مطردًا ومنعكسًا ، أي إذا وجد المعرِّف وجد المعرَّف ، وإذا عدم المعرِّف عدم المعرَّف ، يسمى هذا في الاصطلاح حدًا ، وما كان مطردًا لا منعكسًا أمارة ورسمًا ، فالاطراد : الاستلزام من جانب الوجود ، والانعكاس : الاستلزام من جانب العدم »[8].

• فهو في هذه المقدمة يتناول تعريف الحد والأمارة والرسم ، والاطراد الانعكاس ، ولكن بأسلوب جدلي منطقي ، ويعود مرة أخرى في الفصل الذي يلي المقدمة ليتكلم عن الحد الجامع المانع ، والجامع المطرد ، والجامع المنعكس ، وأقل درجات التعريف من وجهة نظر منطقية ، ثم يتكلم عن تعريف الكلمة ، والكلام ، والمراد بالكلام عند علماء النحو ، ثم يتكلم عن حد الاسم ، والفعل والحرف ، ونراه يقدم الاعتراض تلو الآخر ، ويجيب عن كل

---

(١) الإرشاد ٣٠٩ .
(٢) السابق ٣٦٤ : ٣٧٢ .
(٣) السابق ٢٥١ .
(٤) السابق ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥١ ، ٣٥٠ .
(٥) ينظر هذا البحث ص ٤٦٢ : ٤٦٩ .
(٦) ينظر هذا البحث ص ٤١١ : ٤١٣ .
(٧) السابق ص ٤٢٢ .
(٨) الإرشاد ٦٦ .

ذلك [1] ، فيقول :

« قد يحد الفعل بأنه الكلمة التي تسند إلى شيء ، ولا يسند إليها شيء ، والمسند إليه قد يكون ظاهرًا كـ « قام زيد » ، ومضمرًا كـ « قم » فالاسم في باب الإسناد والحديث أعم من الفعل ، أي أكثر منه ؛ فإنه مسند ومسند إليه ،والفعل أخص ، أي : أقل منه ، فإنه مسند ولا يسند إليه ؛ لعدم الإفادة ، فيقال : « زيد منطلق ، وجاء زيد » ، ولا يسوغ : « جاء ذهب » ، فإن اعترضت بأن الظروف اللازمة الظرفية ، كـ « متى ، وأين » تسند إلى غيرها ، ولم يسند إليها شيء ، وهي أسماء ، أجبت من وجهين :

أحدهما : أن المراد بكون الفعل مسندًا أن يكون مع ذلك متقدمًا على المسند إليه ، وهذه الظروف مسندة إلى المبتدأ فهي متأخرة عنه ، وليس لقائل أن يقول : « إن بعض الظروف يجب تقدمها على المبتدأ – أيضًا – ، كـ « أين زيد ؟ » فإن ذلك تقدم لفظي ، ولكنها من حيث التقدير متأخرة ، والفعل متقدم لفظًا وتقديرًا.

وثانيهما : أن المسند بالحقيقة متعلقات هذه الظروف لا هي ، ولما لازم الفعل الزمان انقسم إلى أقسامه الثلاثة : الماضي ، والحال ، والاستقبال ، مثل : « ذهب ويتكلم الآن أو غدًا » ، فإن سألت وقوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكًا معنويًا ، أو لخصوصيتهما ، فيكون إما حقيقة فيهما فيكون اشتراكًا لفظيًا ، أو حقيقة في أحدهما مجازًا في الآخر ؟

أجبت : أما كونه للقدر المشترك فغير مذهوب إليه في المشهور فإن المشترك بينهما مفهوم الزمان ، ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثًا ، فإنه مستفاد من المصدر ، فبقي الاحتمالان ، واللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك فالمجاز أولى . بيانه في أصول الفقه .

فإن تفحصت ، ففي أيهما حقيقة ؟ قلت : « عن الإمام عبد القاهر أنها حقيقة في الحال ،

(١) الإرشاد ٦٧ : ٧٦ .

ووقوعها على الاستقبال من باب تسمية الشيء باسم ما يئول إليه ، كما يسمى العصير خمرًا ، فإن المستقبل مآله إلى الحال » [1].

– ويقول : « فإن قيل : المنادى المضاف المضموم ينبغي أن لا يوصف لوقوعه موقع كلمة الخطاب الآبية عن قبول الوصف . سلمناه لكن عامل التابع لا يكون إلا عامل المتبوع ، والمتبوع بناء لا عامل له ، فالتابع لا عامل له ، وكل معرب له عامل بالضرورة ، فما لا عامل له ليس معربًا ، فالتابع ليس مرفوعًا . سلمناه . لكن قولك : « جاءني هؤلاء » فـ « هؤلاء » مرفوع محلاً مكسور لفظًا ، ولا يجوز في وصفه الرفع والجر ، فيقال : « جاءني هؤلاء الظريفون والظريفين » كما في صفة المنادى المضموم ، بل يرفع حملاً على المحل فحسب ، فما الفرق ؟ فالجواب عن الأول : أنهم كما أجروه مجرى حرف الخطاب ، فقد أجروه مجرى المظهرات الموضوعية للغيبة ، فقالوا : « يا تميم كلهم ، وكلكم » فوصف – أيضًا – كالمظهر .

وعن الثاني : أنه بناء مطرد فشابه الإعراب ، ألا ترى أن كل منادى مفرد معرفة مضموم ، كما أن كل فاعل مرفوع بخلاف « أين ، وأمس » مثلاً ، فإنه ليس كل ظرف مبنيًا ، فلما شابه المعرب أعطي حكمه فهو معرب حكمًا ، فقوله : « تسمى هذه توابع المعرب ، جوابه أن المعرب أعم من الحقيقي والحكمي ، وبه خرج الجواب عن الثالث ، وعن الرابع : أن حرف النداء من حيث إنه أَثَّرَ في ضم المنادى ، أي أوقعه موقع المبني شابه عامل المتبوع ، يؤيده مشابهة هذا المبني المعرب وهو عامل التابع فهو عامل المتبوع شبهًا ، وعامل التابع حقيقة ، أو تقول : « عامل التابع عامل المتبوع مخصوص بتابع المعرب الحقيقي ، وأما في المعرب الحكمي فلا .

وعن الخامس : أن « هؤلاء » بناؤه غير مطرد ، فإنه ليس كل ما كان إشارة مبنيًا ، بدليل إعراب المعرف بلام العهد ، وأسماء الأعلام ، فظهر الفرق » [2] .

---

(١) الإرشاد ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) الإرشاد ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

• وغير ذلك كثير .

• ويستمر الكيشي في هذا الأسلوب في معظم أبواب الكتاب ، وجل فصوله ، ليقف وقفات مستمرة عند تحقيق معنى ، أو تحرير قاعدة ، أو إيراد فائدة ، أو تسطير تعريف ، ولا يتوقف عند ذلك فحسب ، بل يتعداه إلى إيراد لطيفة ، أو إبراز دقيقة من دقائق النحو ، أو استطراد في إضافة ذنابة ، أو تفريع وإيضاح يحتاج إليه المقام ، أو إزالة لبس ، أو توضيح مبهم .

• وبالجملة فإن الأسلوب الجدلي الذي اتبعه الكيشي ينم عن إلمامه بالمسائل النحوية الدقيقة ، ويجعلنا نتصور مدى تمكن الرجل ، ومدى معرفته الجمة بالنحو العربي ، وأساليبه، وتراكيبه ، ومذاهب علمائه في عصوره الذهبية المشرقة .

١٠ـ مناقشة النقول ، وتمحيصها :

• يتضح ذلك جليًا في كثير من نقولاته عن العلماء ، انظر لقوله :

« وسماه العلامة : « علة الإقدام » ، فرارًا من الإشكال ، فيقال له : « ليس علة فاعلية ولا صورية ، ولا مادية » فتعين كونه علة غائية »[(١)] ، فهو بالرغم من احترامه للزمخشري؛ حيث يطلق عليه « لقب العلامة » ، فإنه لا يتوانى عن الاعتراض عليه ، ومناقشة أقواله .

– وقوله : « قال الجرجاني : « هو أخص بالتعريف من العلم لعدم تنكره قط ، وفيه نظر »[(٢)].

– وقوله : « وقول بعضهم : « أو » هذه بمعنى « إلى أن » مع الحكم بإضمار « أن » بعدها ، مستدرك فهي بمعنى « إلى ، إلا » فحسب »[(٣)].

– وقوله : « قال بعض المحدثين (يعني ابن الحاجب) : « أراد بالعلمية العلمية المؤثرة ،

(١)الإرشاد ٢٣١ .

(٢)السابق ٤٢٠ .

(٣) السابق ٤٥٤ .

ثم فسرها بأنها التي لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلاً بمنع الصرف ، قال : « وهي لا تجامع شيئًا من العلل مؤثرة إلا وهي شرط فيه إلا العدل ، ووزن الفعل ، ثم العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء ، فإذا زالت العلمية المؤثرة فإن لم يكن معها أحدهما فلا سبب ، وإن كان أحدهما بقي سبب واحد ، وطَوَّلَ في بيانه إلى أن قَوَّه على الراكنين في بادئ النظر أنه فَسَّر مراد العلامة بما يندفع عنه الإشكال ، وهو هذر ؛ فإن حاصله راجع إلى أنه يقول : « كل علم إذا انتفت علميته انصرف ، ولا يظن بعالم إرادة مثله ، بل الحق أنه لم يستثن الصورتين توكلاً على ذهن المتعلم حيث كان أفاد أن الجمع والألف مستقلان بالمنع ، وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ؛ ليؤكد خاصة العَلَمَ في ذهن المتعلم لينظر هل الباقي بعد زوال العلمية مشروط بها أم لا فينصرف أو يُمنَع على بصيرة » [(١)].

١١ـ الإيجاز والاختصار :

• لقد قطع الكيشي على نفسه منذ البداية أن يضع لإخوانه – أي طلابه كما يفهم من إطلاقات الشيوخ في الأزمان القديمة – مختصرًا جامعًا لعيون علم الإعراب ، يوضح فيه الغامض ، ويسهل الصعب ، متجنبًا فيه التطويل الممل ، والإيجاز المخل ، مع إدماج جميع مسائل الإيضاح فيه ، وزيادة مسائل وعلل تمس الحاجة إليها في كل باب ، قال في مقدمته : « فقد دعاني ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصرًا جامعًا لعيون علم الإعراب ، مجتنبًا فيه مسلك الإطناب والإسهاب ، ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه ؛ لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه ، مع زيادات من المسائل والعلل تمس الحاجة إليها في كل باب ، تتميمًا وتحقيقًا لمسائل الكتاب ، وترجمته بـ « الإرشاد إلى علم الإعراب » والله الموفق إلى درك الصواب » [(٢)].

ولقد سار الكيشي على ما خط لنفسه ، وَوَفَّى بما قطعه عليها ، فتناول في الكتاب جميع مسائل النحو تناولاً علميًا ، دقيقًا ، مختصرًا ، معتمدًا على الحج والأدلة القوية ، وحقق جميع

---

(١) الإرشاد ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(٢) السابق ٦٥ .

مسائل الإيضاح ، وزاد عليها ما أمكنه ، فجاءت زياداته على ضربين : فزيادة في ضمن الموضوع ، وتجلت واضحة في مقدمته عن الحدود وشروطها ، والتحقيقات ، واللطائف ، والدقائق ، والاستطرادات وعللها ، وقد سبقت أمثلتها [1].

- وزيادة موضوعات كاملة : ففصل : « الاختصاص » في باب النداء ليس في الإيضاح ، ولا في شروحه غير الإرشاد .

قال : « فصل : وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء من حيث التخصيص ، وليس به ، وهو على ثلاث درجات :

الأول : ما يشبه المنادى صورة ، كقولهم : « أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل » .

والثاني : ما لا يمنع كونه منادى ، وذلك إما مضاف ، أو نكرة منصوبة ، كقولهم : « نحن آل فلان كرماء ».

والثالث : ما يمتنع كذلك ، كقولهم : « نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وأتاني زيد الفاسق .....» .....» [2].

*****

(١) ينظر هذا البحث ص ٤١٤ : ٤١٦ .

(٢) الإرشاد ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

الفصل الثالث

أسلوب الكيشي

obeikandi.com

الفصل الثالث

أسلوب الكيشي

• تبدو في إرشاد الكيشي بعض السمات الأسلوبية التي يحاول البحث هنا إلقاء بعض الضوء عليها ، ومنها :

١ـ سهولة اللفظ :

• فكانت القاعدة لدى الكيشي تتميز بالتقريرية المباشرة ، التي لا تجنح إلى الإغراب والتعقيد ، فلا ترى عنده ما قد يستغلق على الفهم إلا نادرًا نحو ما ذكره عن مصطلحات المناطقة [(١)].

– غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه كان دائمًا يحاول أن يحد من تلك التقريرية في حديثه حتى لا يصاب متلقيه بالملل ، وذلك من خلال ذلك الحوار الذي دائمًا ما كان يتمثله مع قارئه [(٢)] ، والاعتراض الذي يفترضه من مخالفه [(٣)].

٢ـ الدقة في التعبير :

• ومع سهولة اللفظ المشار إليها سلفًا ، إلا أن الكيشي كان – مع ذلك – دقيقًا في تعبيره ، محكمًا في صياغته للقاعدة ، مستقريًا لمفرداتها ما أمكنه ذلك ، وإن كان من سمات إرشاده الاستطرادات التي كانت تعن له بين الحين والحين [(٤)] ، إلا أنها كانت دائمًا في خدمة القاعدة.

٣ـ الإكثار من استخدام المصادر الصناعية :

– قال : « لما فارقت الشرطية أخواتها بكونها مركبة من جملتين ، أخرجتا بأداة الشرط

(١) ينظر الإرشاد ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١١٠ ، ١١١ .

(٢) ينظر هذا البحث ص ٤٢٣.

(٣) السابق ص ٤١١ : ٤١٢.

(٤) السابق نفس الصفحات .

والجزاء من الأثنينية إلى الوحدة » [١].

- وقال : « وهي استقبالية غير متحققة الوجود فحققت بهما » [٢].

- وقال : « وعن بعضهم أن أشهرية العطف غير مشروطة » [٣].

- وقال : « والدليل على الأكثرية الاستقراء ، وعلى الأقيسية أن المصدر يعمل بمناسبة الفعل » [٤].

- وقال : « أن المعطوفية تقتضي المتبوعية والاستقلال » [٥].

- وقال : « والمفتوحة أقل إعمالاً لضعفها بالمعمولية » [٦].

- وقال : « فكذلك الجملة الندائية لا تفيد أن المتكلم حصل منه دعاء ماض » [٧].

٤ـ النزعة البلاغية :

• تتضح تلك السمة الأسلوبية عند الكيشي من خلال قوله :

- « والفعل المضارع للاسم تطفل على الاسم في قبول الإعراب ، ومضارعته له أنه جار على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ، وأنه يقع صفة للاسم » [٨].

- و : « الفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم ..... » [٩].

- و : « ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ثم اكتسى من « إلا » معنى الاستثناء » [١٠].

---

(١) الإرشاد ١١٤ .
(٢) السابق ٤٦٩ .
(٣) السابق ٣٨٧ .
(٤) السابق ١٩٢ .
(٥) السابق ٤٠٢ .
(٦) السابق ١٧٣ .
(٧) السابق ٢٧٢ .
(٨) السابق ٩٠ .
(٩) السابق ٩٥ .
(١٠) السابق ٢٦١ .

- و : « فقد ظهر أن هذا الباب يلتحف على البحث في العدد وأحواله » [1].

• فالكيشي يكسب المسائل النحوية بعض الصفات الآدمية ، فينقلها من رتبة المعاني إلى رتبة الأناسي .

٥ـ النزعة المنطقية الجدلية :

• أشرت – سابقًا – إلى أن الإرشاد قد أفصح منذ الوهلة الأولى عن أن الكيشي قد اطلع على علوم المناطقة ، وأفاد منها ، واستعمل بعض مصطلحاتهم ، وكان نتيجة لذلك أن سيطرت عليه النزعة المنطقية الجدلية في حجاجه ومناقشته ، بدا ذلك واضحًا من خلال عدة ظواهر أسلوبية ، كأسلوب الحوار الذي اعتمد عليه طريقًا لصياغته القاعدة [2]، واهتمامه الواضح بالتعليل لكل ما أورده [3] ، وعنايته الواسعة بالتقسيم والتفريع [4]، واهتمامه بأن تكون الحدود المذكورة في إرشاده حدودًا جامعة مانعة ، وبيان قصور غير المانع الجامع منها ، بعد تقديم تعريف الحد ، وبيان أركانه وشروطه ، والتفريق بينه وبين الأمارة والرسم [5].

٦ـ النزعة الإيجازية الاختصارية الجامعة :

• فالكيشي – كما أشرت سابقًا – قد قطع على نفسه منذ البداية أن يضع لإخوانه مختصرًا جامعًا لعيون علم الإعراب مجتنبًا فيه التطويل الممل ، والإيجاز المخل ، فلا غرو إذن أن تكون تلك السمة الأسلوبية الإيجازية أوضح سمات الكيشي الأسلوبية ، وديدنه في إرشاده من أوله إلى آخره [6].

*****

(١) الإرشاد ٢٤٧ .

(٢) ينظر هذا البحث ص ٤١١ : ٤١٣.

(٣) ينظر هذا البحث ص ٤٦٢: ٤٦٩.

(٤) ينظر هذا البحث ص ٤٢٢.

(٥) ينظر الإرشاد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ .

(٦) ينظر هذا البحث ص ٤٢٧.

الفصل الرابع

مصادر الكيشي

obeikandi.com

الفصل الرابع

مصادر الكيشي

- إن المطالع لإرشاد الكيشي ، يجد صاحبه قد عول في مادته العلمية على آراء جلة من العلماء السابقين عليه ، والذين بسواعدهم رست قواعد هذا الفن ، وارتفع بناؤه ، وأضاف إلى ذلك ما أفاء الله عليه من فيض لم يتيسر لكثير من خلقه ، مغلفًا ذلك كله بدقة في التناول ، وعمق في التحليل ، وقوة في الحوار والمناقشة .

• وفيما يلي بيان للمصادر الأصلية التي كانت عماد الكيشي في مادته العلمية في الكتاب :

١ - كتاب سيبويه : أكب عليه الكيشي ، وأعجب به أيما إعجاب ، فكان ركنًا ركينًا في مادة الشرح ، أفاد منه كثيرًا [(١)] ، كما كان مصدره في آراء الأئمة السابقين على سيبويه أمثال : عيسى بن عمر [(٢)] ، ويونس [(٣)] ، والخليل [(٤)] .

ـ ومما تجدر الإشارة إليه أنه في بعض المواضع ينسب لسيبويه آراء وأقوالاً ، وفي الكتاب ما يخالفها ، وسأشير إلى ذلك في موضعه .

٢ - ويأتي أبو علي الفارسي في طليعة العلماء الذين كانت مصنفاتهم وأقوالهم محفوظة ، بل محفورة في عقل وقلب الكيشي ، فقد صرح منذ البداية باسم أحد مصنفاته ، بل ورأى إدماج جميع مسائل هذا المصنف ضمن كتابه هذا ، قال في مقدمته : « فقد دعاني ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصرًا جامعًا لعيون علم الإعراب ، مجتنبًا فيه مسلك الإطناب والإسهاب ، ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل « الإيضاح » بفروعه ومبانيه ؛ لإكباب

---

(١) ينظر الإرشاد ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ٢١٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٣٩.

(٢) ينظر على سبيل المثال الإرشاد ١٦٤ ، ٤١١ .

(٣) الإرشاد ٢٨٦ ، ٢٩٨ ، ٤٧٠ .

(٤) السابق ١٦٣ ، ٣٢٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ .

المحصلين على تحقيق معانيه ، مع زيادات من المسائل والعلل تمس الحاجة إليها في كل باب ؛ تتميمًا وتحقيقًا لمسائل الكتاب » [١].

٣- كما اعتمد الكيشي – أيضًا – على آراء علماء البصرة المتقدمين على اختلاف طبقاتهم ، فنقل كثيرًا عن الأخفش [٢] ، وهو من علماء الطبقة الخامسة [٣] ، ونقل عن الجرمي [٤] ، والمازني [٥] ، وهم من أعلام الطبقة السادسة [٦] ، ونقل كذلك عن المبرد [٧] ، وابن السراج [٨] ، وهما من أئمة الطبقة السابعة [٩].

٤- كما كان للكيشي عناية بالمذهب الكوفي ، فنقل عن أئمته ، وناقشهم ، وإن خالفهم في جل ما ذهبوا إليه ، فنقل عن الكسائي [١٠] ، والفراء [١١] ، وثعلب [١٢].

• وينبغي التنبيه هنا إلى أن القراء الكوفيين كحمزة والكسائي كانت لهم عند الكيشي حظوة ، فالكتاب يعج بقراءاتهم [١٣].

٥- كما كان لعلماء المذهب البغدادي [١٤] ، الذين جمعوا بين النزعتين البصرية والكوفية

---

(١) الإرشاد ٦٥ .

(٢) السابق ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ٢٤٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣٢٣ .

(٣) ينظر : نشأة النحو للطنطاوي ص٦٣ .

(٤) الإرشاد ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ .

(٥) السابق ١٧٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ .

(٦) نشأة النحو ٦٦ .

(٧) الإرشاد ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ ، ٣٨٩ .

(٨) السابق ٣٣٦ ، ٣٧٤ ، ٤٢٠ .

(٩) نشأة النحو ٦٨ .

(١٠) ينظر على سبيل المثال الإرشاد ١٨٠ ، ٢٥٧ ، ٢٧٥ ، ٣٤٠ .

(١١) السابق ١٧٧ ، ١٨٠ ، ٢٥٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٨٩ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ .

(١٢) السابق ٣٧١ ، ٣٨٩ .

(١٣) السابق ١٠٨ ، ١٧٣ ، ٢٦١ ، ٢٨٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٤٠٢ .

(١٤) كذا اصطلح على تسمية هذا المذهب بعد المبرد وثعلب ، والأوجه أنه لا يثبت وجود مدرسة بغدادية إلا إذا ثبت أنها مدرسة مستقلة ذات أسس مستقلة ، وكيان خاص وآراء مستقلة ، وأن نحاتها يتصفون بهذه الصفات ، وذلك لم يثبت، كما أنه لا يشترط في النحوي أن يقول بجميع آراء مذهبه ، فله أن يجتهد ضمن حدود هذا المذهب ، دليل ذلك أن الأخفش والمبرد وهما من أعلام المذهب البصري قد وافقا الكوفيين في بعض مسائلهم ، كما أن الكسائي وهو شيخ نحاة الكوفة وافق البصريين – أيضًا – في بعض ما قالوا به ، ينظر : ابن جني النحو ٢٥٢-٢٥٥ بتصرف .

وجود مكثف في الإرشاد ، وإن كان جميع من نقل عنهم تغلب عليهم النزعة البصرية ، ومن هؤلاء : الزجاج ، والسيرافي ، وابن درستوية [١] .

٦- كما نقل الكيشي عن علماء آخرين أمثال : أبي عبيدة [٢] ، وأبي عبيد [٣] ، والجرجاني [٤] ، والزمخشري [٥] ، وصدر الأفاضل الخوارزمي [٦] ، والجوهري [٧] ، والعكبري [٨] ، وابن الحاجب [٩] ، وغيرهم ، واستفاد من مؤلفات بعضهم ، وأورد أسماءها أحيانًا [١٠] .

٧- كما كان لأصحاب النوادر والغريب وجود – أيضًا – في الإرشاد ، فقد أكثر من الرواية عن أبي زيد الأنصاري [١١] ، وأبي عمرو الشيباني [١٢] .

٨- ولما كان الكيشي ذا نزعة فقهية جعلته كثيرًا ما يربط بين الحكم النحوي والحكم الفقهي ، لم يكن له بد من النقل عن الفقهاء [١٣] .

٩- كما دلت نقوله الأدبية التي أوردها في إرشاده أنه اطلع على كتب الأدب وأفاد منها ما يصلح لهذا الفن [١٤] .

• مما سبق عرضه يتبين بجلاء أن الكيشي لم يترك صغيرة ولا كبيرة يمكن أن تضيف إليه

---

(١) الإرشاد ١٠٩ ، ٢٢٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٣٢١ ، ٣٧٤ ، ٤٠٧ .
(٢) السابق ٣٨٩ .
(٣) السابق ٣٤٠ .
(٤) السابق ٧٤ ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٣٥٥ ، ٣٧١ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤ ، ٤٥٧ .
(٥) السابق ١٤١ ، ١٨٠ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٣٠٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ .
(٦) السابق ١٤٥ ، ٢٤١ ، ٣٦٤ .
(٧) السابق ٤٣٦ .
(٨) السابق ٤٢٢ .
(٩) السابق ٤٣٣ .
(١٠) السابق ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٤٢٢ .
(١١) السابق ١٠٤ ، ١٧٥ ، ٣١٨ .
(١٢) السابق ٣١٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ .
(١٣) السابق ٧٤ ، ٣٠٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .
(١٤) السابق ١٦١ ، ١٨١ ، ٢١٤ ، ٣٣٥ .

وإلى مؤلفه جديدًا ، أو تحقق له قدرًا من التمييز إلا واستعان بها ، فخرج مؤلفه بتلك الصورة المتميزة التي تضعه في مرتبة عليا بين كتب النحو ، ولم يكن الكيشي مع كل ذلك مجرد ناقل دون روية ، أو إعمال فكر ، أو تمحيص لما ينقل ، بل لم تسلم هذه المصادر التي أفاد منها ، وجعلها نصب عينيه من معارضة ، أو نقض ، أو نقد ، وهذا يدل على تحرر الرجل من معرة التقليد ، وأن إفادته كانت مقرونة بإعمال النظر والتفكير الدقيق فيما ينقل [1] .

*****

(١) ينظر لاستيضاح ذلك الإرشاد ٧٠ ، ١٥٠ ، ١٩٥ ، ٢٣١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ، ٢٨٠ ، ٣٠٤ ، ٣٧٦ ، ٣٩٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ .

obeikandi.com

الفصل الخامس

الكيشي بين التاثر والتاثير

الفصل الخامس

الكيشي بين التأثر والتأثير

• لابد لكل إنسان قبل أن يكون عالمًا ومميزًا بين لداته أن يسمع من العلماء ، ويزاحم مجالسهم ، فضلاً عن قراءته كتب السابقين ، واستيعابه الكامل لها ،وبخاصة إذا قصد الكتابة والتأليف في فن من الفنون .

• وقد سمع الكيشي بلا شك من علماء أفاضل ، وقرأ تراث العلماء السابقين عليه ، ووعي آراء علماء البصرة والكوفة ، وغيرهم ممن نقل عنهم ، وإلا لما وصفه المترجمون بأنه : « عالم ، مصنف ، ذو فنون ، مشارك في علوم ، مدرس بالمدرسة النظامية ببغداد » [1].

• **هذا** ، وقد بدا واضحًا من خلال حديث البحث عن مصادر الكيشي في إرشاده مدى تأثره بالسابقين من بصريين ، وكوفيين ، وبغداديين ، وفقهاء ، وأدباء ، الأمر الذي جعل كتابه مفيدًا في بابه ، جامعًا في فكرته وتخصصه . ..... ولكن ،

– ومع ذلك كله ، فإن إرشاد الكيشي غير مشهور عند النحويين ؛ ولذا لم أجد أحدًا – فيما اطلعت عليه – أشار إليه ، أو نقل عنه .

• وذلك – كما يرى البحث – راجع لأمور :

أولها : أن التراث النحوي الذي ألف بعده لم يصل إلينا كاملاً ، وما وصل ما زال معظمه مخطوطًا .

ثانيها : أن التراث في « شيراز » مستقر الكيشي ، وما حولها بعيد عن أيدينا ، سواء ما طبع منه ، أو ذلك الذي ما زال حبيس خزائن تلك البلاد ، نسمع عن بعضه ، ولا نعرف عن معظمه شيئًا .

(١) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي ج٥٠/ ٢٦٩ ، والوافي بالوفيات ٢/ ١٤١ ، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٧٨ .

ثالثها : أن الظروف السياسية القاسية التي كان يعيشها العالم الإسلامي في عصر الكيشي حيث التدمير التتاري ، والتنازع الحكمي الداخلي ، مما لا شك فيه قد ألهت الناس عن العلم والعلماء ، والبحث - والتصنيف إلا ما رحم ربي .

فضاع ، وغُمِرَ ما نجا .

رابعها : أن الكتاب قد لاقى ما لاقاه صاحبه من غمور وعدم شهرة ، فلم يعرفه أحد كصاحبه ، ولم ينقل عنه .

• **وأخيرًا أقول** : إنه لا يغض من قيمة الكتاب ، ومؤلفه كونهما مغمورين غير مشهورين ، لم ينقل أحد عنهما ، أو يتأثر بهما ؛ ذلك أن الكتاب قوي ، رفيع المستوى ، يفيد كل قارئ ومطلع ، وصاحبه ذو عقلية علمية دقيقة متميزة .

• ولربما أطلعتنا الأيام على من نقل عنهما ، أو تأثر بهما .

*****

الفصل السادس

الكيشي والعامل

obeikandl.com

الفصل السادس

الكيشي والعامل [1]

• تميزت لغتنا العربية على مدى حقب زمنية غابرة ، وحتى الآن بظاهرة الإعراب ، كضرورة حتمية للفصل بين المعاني المختلفة [2].

وقد شغل النحويون من قديم بتفسير ظاهرة الإعراب ، وقد هداهم استقراؤهم إلى أن وضع الكلمة ، أو نظمها مع غيرها في الجملة له تأثير في أن تكون على حال معينة من الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم [3]، ومن هنا ظهر القول بالعامل النحوي ، وأسند إليه العلماء التأثير الذي جعل الكلمة على صورة من تلك الصور السابقة ، قال سيبويه : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل » [4].

• وأضحى العامل – منذ سيبويه وحتى الآن – الركيزة الأساسية في النحو العربي ، فهو

---

(١) قضية العامل قضية ثار حولها جدل عنيف بين النحاة فقد حاول بعضهم الثورة عليها وإلغاءها ، وأول هؤلاء ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة ، وتبعه بعض المحدثين كالدكتور / شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب « الرد على النحاة » ص٤٤ ، ود/ تمام حسان في كتابه « اللغة العربية معناها ومبناها » ، والأستاذ / إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » ، وقد دافع عن تلك القضية أمام المعارضين جمع من العلماء منهم : الشيخ / محمد أحمد عرفة في كتابه « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » ، د/ محمد البنا في بحثه « العامل والمعنى النحوي » منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة – العدد الثامن عشر – الجزء الأول .

(٢) خالف في ذلك قطرب وادعى أنه لا علاقة للإعراب بالدلالة على المعاني ، تفصيل مذهبه في الإيضاح للزجاجي ٧٠، ٧١ ، وتبعه د/ إبراهيم أنيس في كتابه « من أسرار اللغة » ص١٩٨ ، هذا وقد أضاف د/ محمد حسن جبل بعض المعطيات الأخرى للإعراب فوق دلالته على المعنى ، ينظر تفصيلها في كتابه : « دفاع عن القرآن الكريم » ص١٨٧ وما بعدها .

(٣) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي (٣٠٠) .

(٤) الكتاب ١/ ١٣ .

يمثل منبع العلاقات داخل الجملة ، ومنه تتقوم المعاني النحوية وتتضح ، فهو الذي يعطي الأجزاء في الجملة الفعلية تلك المعاني من الفاعلية والمفعولية ، ومعنى الابتداء والخبر في الجملة الاسمية ، ومعنى الإضافة والتركيب الإضافي ، والتبعية في المتبوعات ، ولاشك أن للسياق والمقام ودلالة تلك الأجزاء دخلاً في تصور هذه المعاني ، ولكن يبقى مع ذلك أن العامل هو المحور الأساسي ، وبدونه لا يمكن تصورها [1] .

• فإذا ما ولى البحث وجهه شطر الكيشي ليتلمس فكره تجاه تلك القضية نجده لا يختلف عن أسلافه في ذلك ، فالإعراب عنده ضرورة للفصل بين المعاني ، والتغيير الذي يلحق آخر الكلمة ناتج عن تغير العامل ، وأي تغيير غير ناتج عن تغيير العامل لا يعد إعرابًا ، قال : « الإعراب : اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل ، كقولك : « جاء زيد ، ورأيت زيدًا ، ومررت بزيد » ..... ، والإعراب وضع للدلالة على أحوال الذات ، كما أن الكلمة وضعت للدلالة على الذات ؛ ولذاك لا تختلف الكلمة ؛ لأن مدلولها لا يختلف ، ويختلف الإعراب ؛ لأن مدلوله يختلف » [2] .

ـ شروط العامل عند الكيشي :

• بدا واضحًا من نصوص الكيشي أنه يحتم في العامل شرطين :

أحدهما : الاختصاص : شرط ألح على وجوده من خلال نصوص كثيرة منها :

– قوله : « وقد تخفف « إن ، وأن » فلا يعملان ؛ لضعفهما ، ويقع بعدهما الاسم ، والفعل ..... » [3] .

– وقوله : « و « حتى » ..... وقال الكوفيون : « هي ناصبة بنفسها بدليل عدم إظهار « أن » بعدها في أكثر الأحوال » ، وهو باطل ، أما عندهم ؛ فلجواز إظهار « أن » بعدها ،

(١) العامل والمعنى النحوي ٧٦ .
(٢) الإرشاد ٧٩ .
(٣) السابق ١٧٣ .

وأما عندنا ؛ فلأنها جارة للاسم فلا تكون ناصبة للفعل » [١].

- وقوله : « وأما اللام : فتختص بالغائب في الأكثر ، وزعم سيبويه أن أصل أمر المخاطب باللام ، وأراد به أن الأصل أن يكون الأمر بحرف كالنهي ، أي الأمر باللام موافق للقياس ..... » [٢].

والآخر : أن يكون العامل واحد ، فلا يشترك عاملان أو أكثر في العمل في معمول واحد ، قال : « وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معًا ، أما إذا اختلف عملاهما فظاهر وإن اتحدا ، فلأن حصول الإعراب بأحدهما يغنيه عن الآخر ، واستحال إلغاؤهما ، فإن الإعراب يستدعي عاملاً فتعين إعمال أحدهما » [٣].

ـ أنواع العامل عن الكيشي :

أولا : العوامل اللفظية : إن العوامل اللفظية عند الكيشي كثيرة ومتعددة ، وهي على ثلاثة أنواع :

أحدها : الأسماء : كاسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل المضارع ، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لمشابهته إياه [٤] ، وكالمضاف الذي يعمل الجر في المضاف إليه [٥].

الثاني : الأفعال : وهي من العوامل الأساسية في الكتاب [٦].

الثالث : الحروف : كحروف الجر فـ « حتى » من عوامل الأسماء دون الأفعال ، وعملها في الأسماء الجر [٧] ، و « إن » وأخواتها ؛ إنما عملت ؛ لأنها تشبه الأفعال [٨] ، وحروف الجزم

---

(١) الإرشاد ٤٥٠ .
(٢) السابق ٤٦٠ .
(٣) السابق ١٠١ ، ١٠٢ .
(٤) السابق ١٩٧ .
(٥) السابق ٣٠٤ .
(٦) السابق ١٠٠ ، ١٠١ .
(٧) السابق ٣٠٧ ، ٤٥٠ .
(٨) السابق ١٦٥ .

أربعة : « لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا الناهية » [1] ، وغير ذلك من الحروف العاملة .

• وتجدر الإشارة إلى أن العامل اللفظي عنده قد يعمل مضمرًا ، وذلك كإضمار « أن » الناصبة بعد « حتى ، وفاء السبب ، وأو ، ولام الجحود » [2] ، وكإضمار الفعل بعد حرف النداء [3] .

ثانيًا : العوامل المعنوية : وهما عند الكيشي عاملان :

أحدهما : الابتداء ، ويعمل الرفع عنده في المبتدأ والخبر [4] .

الثاني : وقوع الفعل موقع الاسم : ويعمل الرفع في الفعل المضارع [5] .

وبعد هذا العرض لفكر الكيشي تجاه العامل النحوي ، تجده في جميع عوامله اللفظية منها والمعنوية ، الظاهرة والمقدرة بصريًا خالصًا .

*****

(١) الإرشاد ٤٥٩ .

(٢) السابق ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ١٥٣ .

(٣) السابق ٢٧١ .

(٤) السابق ١٠٩ ، ١١٠ .

(٥) السابق ٩٥ ، ٤٤٢ .

الفصل السابع

الكيشي والأصول النحوية

oneiland.com

الفصل السابع

الكيشي والأصول النحوية

أولا : السماع ومصادره [1] :

* من المعلوم الذي لا يقبل جدالاً ، أو مناقشة أن السماع هو عماد القاعدة النحوية الأول ، وأنه – إذا صح – دليل على ثبوتها ، وكثرته وتنوعه دليل اطرادها ، فلا غرو إذن أن كانت اللغة بنت السماع ، ومن هنا كانت عناية النحويين بالشاهد على اختلاف أنواعه ، ولم يكن الكيشي بدعًا من الأمر ، فلقد كان النقل والسماع عنده صلب احتجاجه ، صرح بذلك غير مرة في « إرشاده » ، فقال : « وحال المجرور لا يتقدم عليه عند البصريين بالاستقراء ؛ لأنها تابعة له ، والمتبوع لا يتقدم على الجار فالتابع أولى ، وجوزه الكوفيون قياسًا » [2].

وقال – أيضًا : « لا نسلم أن الحكم ثبت في « الضارب الرجل » بالقياس ، وظاهر أنه ثبت بالنقل ؛ ولأن هذه العلة قائمة في صورة النزاع » [3].

• فيتجلى – فيما سبق – من نصوص أن السماع عنده مقدم على القياس ، لا يرد إذا ثبت ، وبالنظر الفاحص في الكتاب نجد أن الشاهد النحوي قد تنوع لدى الكيشي على النحو التالي:

١ـ الشاهد القرآني وقراءاته :

– القرآن الكريم هو : كلام الله – تعالى – المنزل على الرسول – صلى الله عليه وسلم – ، المكتوب في المصاحف ، المتعبد بتلاوته ، المنقول عنه – صلى الله عليه وسلم – نقلاً متواترًا

---

(١) السماع هو : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله – تعالى – وهو القرآن ، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر » الاقتراح للسيوطي ص٩٦ .

(٢) الإرشاد ٢٣٩ .

(٣) السابق ٣٥٠ .

بلا شبهة [1].

• وعن الاحتجاج به في العربية يقول السيوطي : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواترًا ، أم أحادًا ، أم شاذًا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يُحْتَجُّ بالمجمع على ما وروده ، ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو : « استحوذ ، ويأبى » .... » [2].

• هذا ، وقد أجمع العلماء القاصي منهم والداني على أن نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول ، والمصدر الأساسي في تقعيد اللغة والاستشهاد به ، فهو كتاب الله المنزل بلغة عربية فصيحة سليمة ، وعدوه في أعلى درجات الفصاحة والبيان [3].

يقول د/ أحمد مختار عمر نقلاً عن الراغب الأصفهاني : « ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته ، وواسطته ، وكرائمه ، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء ، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء ، وما عداها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة » [4].

• هذا ، ولم يشذ الكيشي عن هذا الإجماع ، فحل الشاهد القرآني عند محله لا تداني ، ومنزلة لا تباري ، فكان يطلب الاحتجاج أولاً في نص كتاب الله قبل أن يولي وجهه شطر كلام العرب شعرًا ونثرًا ، وقد بلغت شواهده القرآنية نحو من مائتي آية ، تنوع الاستشهاد بها على النحو التالي :

أ- الاستشهاد بها على صحة وثبوت القاعدة :

وهذا أصل الاستشهاد ، قال : « ويجوز حذف الخبر بأسره ، كقوله – تعالى : ﴿ وَٱلَّـٰٓـِٔى

(١) التعريفات للجرجاني ٢٢٣ .

(٢) الاقتراح ص٩٦ ، ٩٧ .

(٣) البحث اللغوي عند العرب ١٧ ، وفصول في فقه اللغة ٩٧ .

(٤) البحث اللغوي عند العرب ص١٨ .

يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [1] وكقولهم : « خرجت فإذا السبع » ..... » [2].

وقال : « وقد يجيء للمبتدأ خبران فزائد ، قال – تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [3] ..... » [4].

وقال : « ويبقى (يعني ضمير الفص) متوسطًا بعد دخول العوامل اللفظية عليه ، قال – تعالى – : ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [5] ؛ وقال : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [6] ..... » [7].

وقال – أيضًا : « وتشترك هذه الأحرف في أن تكفها « ما » عن العمل ، فتدخل على الاسم والفعل إذن ، وقال – تعالى : ﴿ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [8] ، وقال : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [9] ..... » [10].

وقال : « ويضاف اسما الزمان والمكان إلى الجملتين ؛ لتخصصهما بظرفيتهما ، كقوله –

---

(١) سورة الطلاق من الآية رقم (٤) ، والآية بتمامها : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾ .

(٢) الإرشاد ١١٧ .

(٣) سورة البروج الآية : ١٤، ١٥.

(٤) الإرشاد ١٢٤ .

(٥) سورة الأنفال من الآية رقم (٣٢) ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

(٦) سورة الكهف من الآية رقم (٣٩) ، والآية بتمامها : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ .

(٧) الإرشاد ١٥٦ .

(٨) سورة الكهف من الآية رقم (١١٠) ، والآية بتمامها : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ .

(٩) سورة الممتحنة من الآية رقم (٩) ، والآية بتمامها : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ .

(١٠) الإرشاد ١٨٣.

تعالى : ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1] ..... » [2].

٢- **قد يأتي بالآية في معرض الاحتجاج لرأي مخالف** ، ثم يرد الاحتجاج بها ، ويرجع بها إلى أصوله وقياسه الذي يقول به ، وذلك نحو قوله : « فإن قلت : فقوله - تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[3] على ما ذكرتم يدل على أن صدور النعمة من الله معلل بكونها لنا وهو باطل .

قلت : تقديره : « فيحكم بأنها من الله » ، كقولهم : « من اقتصد في نفقته فهو عاقل ، ومن أتقن عمله فهو عالم » ..... » [4].

وقوله : « ومعمولها (يعني أسماء الأفعال) لا يتقدم عليها ؛ لضعف عملها بالنيابة خلافًا للكوفيين ، واحتجوا بقوله - تعالى : ﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[5] ..... ، والجواب عن الآية أن « كتابًا » منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله : « حرمت عليكم » ، أي : « كتب عليكم كتاب الله » ..... » [6].

وقوله : « وسيبويه لا يزيدها إلا في غير الموجب نفيًا واستفهامًا بالاستقراء ، والأخفش يزيدها في الواجب - أيضًا - كقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[7] ، وهي

---

(١) سورة المائدة من الآية رقم (١١٩) ، والآية بتمامها : ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّـٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ .

(٢) الإرشاد ٣٣٨ .

(٣) سورة النحل من الآية رقم (٥٣) ، والآية بتمامها : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾ .

(٤) الإرشاد ١٢٦ .

(٥) سورة النساء من الآية رقم (٢٤) ، والآية بتمامها : ﴿ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ ۖ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَـٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٦) الإرشاد ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٧) سورة الأحقاف من الآية رقم (٣١) ، والآية بتمامها : ﴿ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

للتبعيض عند سيبويه ..... »[1].

٣- الاستشهاد بالآية للتنظير في القاعدة :

قال : « وإنما يجب كون المخصوص من جنس الفاعل ؛ لأن ذكر الفاعل توطئة للمبالغة ، وكون المخصوص ممدوحًا من حيث ذلك الجنس ، فأما قوله – تعالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[2]، فتقديره : « مثل الذين كذبوا » ، ومثله في حذف المضاف قوله : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[3]، وتقديره : « مثل القوم » ، فإن « ساء » استعمل استعمال « بئس » ، أو يكون الموصول صفة لـ « القوم » ، والمخصوص محذوف »[4].

وقال : « وأما الثانية : فصورتها أمر ومعناه خبر ، « فأحسن بزيد » تقديره : « أحسن زيد » ، أي : « صار ذا حسن » ؛ لأنها لو كانت أمرًا محضًا للحقها اختلاف الضمائر بحسب اختلاف المخاطب ، فلم يقولوا : « يا رجل أكرم بزيد ، ويا رجلان أكرما به ، ويا رجال أكرموا به » ، والباء زائدة في المرفوع ، كقولهم : « بحسبك زيد » ، و ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[5]، وغيرت الصيغة لتغير المعنى ، وألزمت الباء فيها بخلاف المثالين .

وعن جار الله : « أنه أمر لكل واحد ، بأن يجعل زيدًا كريمًا ، أي يصفه به ، والباء زائدة في المنصوب ، كهي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ ﴾[6]، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير

---

(١) الإرشاد ٣٠٦ .

(٢) سورة الجمعة من الآية رقم (٥) ، والآية بتمامها : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ .

(٣) سورة الأعراف من الآية رقم (١٧٧) ، والآية بتمامها : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾ .

(٤) الإرشاد ١٣٧ .

(٥) سورة النساء من الآية رقم (١٦٦) ، والآية بتمامها : ﴿ لَّـٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ .

(٦) سورة البقرة من الآية رقم (١٩٥) ، والآية بتمامها : ﴿ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ .

عن لفظ الواحد »[1].

٤ - يعرض للآيات التي ظاهرها أنها مما هو فيه ، ثم يبين أنها على خلاف ذلك لمانع يذكره :

قال : « وإنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث » قال - تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[2]، وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[3]، فإن تأنيث « تكن » لا يكون لـ « أية » فيلزم كون الاسم نكرة ، والخبر معرفة »[4].

ـ القراءات القرآنية :

هذا ، وقد استدل الكيشي بالقراءات القرآنية - أيضًا - ، واحتج بها في تثبيت القاعدة ، وترسيخ الحكم ، ومن أمثلة ذلك قوله : « ومن هذا تعلم أن قوله - تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾[5] فيمن قرأ مفتوحة الباء لا يكون « رجال » فيه مرفوعًا بـ « يسبح » ؛ لأنه المسبح فهو فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، ..... كأنه قيل : « من يسبحه ؟ » قيل : « يسبحه رجال » ..... »[6].

وقوله : « وقد تخفف « إِنَّ ، وأَنَّ » فلا يعملان ؛ لضعفهما ، ويقع بعدهما الاسم والفعل ، وقد يعملان تشبيهًا بالفعل المحذوف العجز كـ « لم يك » ، والمفتوحة أقل إعمالاً ؛ لضعفها

---

(١) الإرشاد ١٤١ .

(٢) سورة الحج من الآية رقم (٤٦) ، والآية بتمامها : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ .

(٣) سورة الشعراء الآية رقم (١٩٧) .

(٤) الإرشاد ١٥٥ .

(٥) سورة النور من الآية رقم (٣٦، ٣٧) ، والآية بتمامها : ﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ .

(٦) الإرشاد ١٠٨ .

بالمعمولية ، وقرئ : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[1] ..... » [2].

وقوله : « قرئ : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[3] برفع النون ونصبه » [4].

وقوله : « فقرئ في قوله – تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[5] مرفوعًا صفة لـ « القاعدون » ، ومجرورًا صفة لـ « المؤمنين » ، ومنصوبًا على الاستثناء » [6].

• وغير ذلك كثير [7].

٢ـ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

• وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله – عز وجل – ، وتلك القضية (أعني قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف) قضية شائكة ، ثار حولها جدل عنيف بين النحويين ، فقد استقر في أذهان النحويين ، وأصبح ماثلاً لديهم أن النحويين الأوائل – من بصريين وكوفيين – لم يستدلوا بما ورد في الأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية ؛ لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – [8] ؛ معللين سبب إحجام الأوائل عن الاستدلال بالحديث النبوي بأمرين :

---

(١) سورة هود من الآية رقم (١١١) ، والآية بتمامها : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ .

(٢) الإرشاد ١٧٣ .

(٣) سورة المائدة من الآية رقم (٧١) ، والآية بتمامها : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٤) الإرشاد ١٧٥ .

(٥) سورة النساء من الآية رقم (٩٥) ، والآية بتمامها : ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ .

(٦) الإرشاد ٢٦١ .

(٧) ينظر الإرشاد ٢٨٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٤٠٢ .

(٨) الاقتراح ١٠٧ .

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه – صلى الله عليه وسلم – لم تنقل بنفس الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله – صلى الله عليه وسلم : « زوجتكها بما معك من القرآن » ، و « ملكتها بما معك » ، و « خذها بما معك » ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فَعُلِم يقينًا أنه – صلى الله عليه وسلم – لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا يُجْزَم بأنه قال بعضها ؛ إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها ؛ فأتى الرواة بالمرادف .

والثاني : أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة ، كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك [1] .

– وظل أمر الاحتجاج بالحديث النبوي على ما هو عليه من عدم احتجاج القدماء به على القواعد النحوية ، لم يثره ، أو يتعرض له أحد من النحويين ، حتى جاء أبو الحسن ابن الضائع ، أستاذ أبي حيان ، فأثار هذا الأمر وجعل منه قضية نحوية ظلت مناط الجدل ، والخلاف بين النحويين من بعده ، حين أخذ على أستاذه ابن خروف كثرة احتجاجه بالحديث النبوي على القواعد النحوية .

– غاية الأمر أن النحويين انقسموا بشأن قضية الاحتجاج بالحديث الشريف إلى فرق ثلاث:

الأولى : منعت الاستشهاد بالحديث مطلقًا ، وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع ، وأبو حيان ، ومما احتجا به لمسلكهما : أن القدامى لم يحتجوا به ، وتجويز النقل بالمعنى ، ووقوع اللحن في المروي ؛ لأن كثيرًا من الرواة غير عرب ، فوقع اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك [2] .

---

(١) الاقتراح ١٠٧ ، ١٠٨ بتصرف .

(٢) الاقتراح ١٠٩ ، ١١٠ .

الثانية : جوزت الاستشهاد بالحديث مطلقًا ومنهم : السهيلي ، وابن خروف ، وابن مالك ، والرضى ، وابن هشام ، وغيرهم ، واحتج هؤلاء بأن اليقين في نقل الأحاديث ليس مطلوبًا ، وإنما تكفي غلبة الظن .

• وقد قام هؤلاء العلماء باستقراء الأحاديث ، واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة أثبتوها ، واستدركوا بها على قواعد النحويين الأوائل ، مما ورد في أسلوب الأحاديث ، ولم يرد مثله في الكتاب العزيز ، ولا فيما جمعه النحويون من كلام العرب الفصحاء ، الذي اعتمدوا عليه في بناء قواعدهم وأصولهم [(١)] .

الثالثة : توسطت بين الأمرين ويمثلها الشاطبي ، وكثير من المحدثين ، إذ يرون جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى فيها بنقل ألفاظها ، بخلاف الأحاديث التي لم يعتن فيها بذلك ، فهذه لا يجوز استشهاد أهل اللسان بها .

يقول الشاطبي : « وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه ، وعرف ذلك بنص آخر ، وقرينة تدل على الاعتناء باللفظ ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون ، والبيانيون ، ويبنون عليه عملهم »[(٢)] .

- ثم يعيب الشاطبي على ابن مالك وغيره ممن جوزوا الاستشهاد بالحديث مطلقًا فيقول: « وابن مالك ومن قال بقوله لم يُفَصِّلوا هذا التفصيل الضروري ، الذي لابد منه ، فبنوا الأحكام على الحديث مطلقًا ، ولا أعرف له من النحاة سلفًا إلا ابن خروف » [(٣)] .

• وممن وقف هذا الموقف الوسط من قضية الاستشهاد بالحديث السيوطي يقول : « وأما كلامه – صلى الله عليه وسلم – فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادرًا جدًا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة – أيضًا » [(٤)] .

---

(١) ينظر موقف النحاة والاستشهاد بالحديث الشريف ص٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٢) المواهب الفتحية ١/ ٤٠ .

(٣) السابق ١/ ٤١ .

(٤) الاقتراح ١٠٦ .

- وقد وقف مجمع اللغة العربية موقفًا وسطًا في هذه القضية ، وأصدر قراره الآتي :

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية ؛ لجواز روايتها بالمعنى ؛ لكثرة الأعاجم في روايتها ، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يلي :

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب الصحاح الستة .

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب السالفة الذكر على الوجه الآتي :

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د- كتب النبي – صلى الله عليه وسلم .

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان – صلى الله عليه وسلم – يخاطب كل قوم بلغتهم .

و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها : أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى .

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة .

• وما ذهب إليه مجمع اللغة العربية في قراره السابق هو ما أميل إليه ؛ لأن أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – تمثل نموذجًا من نماذج النثر الأدبي الراقي ، الذي يجب على دارسي اللغة أن يضعوه في مكانه المناسب من الاستشهاد به في القضايا النحوية المختلفة ، ولكن لا يترك الأمر مطلقًا دون قيود تحفظ لنا سلامة القواعد والأحكام ، حتى نكون مطمئنين ونحن نستشهد بالأحاديث في القضايا النحوية المختلفة [1] .

• والكيشي يجيز الاستشهاد بالأحاديث الشريفة ، ولكن على قلة ، فقد جاء في إرشاده بما

(١) مجلة مجمع اللغة العربية العدد الرابع ص٧ .

يربو على عشرة أحاديث ، كان استشهاده بها على طرق عدة وهي :

١ - **قد يأتي بالحديث استدلالاً به على القاعدة** ، كاستشهاده على إفادة الواو العاطفة الاشتراك المطلق من غير ترتيب ، بقول النبي – صلى الله عليه وسلم – للصحابة – رضي الله عنهم – حينما سألوا عن السعي بين الصفا والمروة بأيهما يبدءون ؟ : « ابدأوا بما بدأ الله به » [(١)].

٢ - **قد يأتي بالحديث في معرض الاحتجاج لرأي مخالف** ، ثم يرد الاحتجاج به ، ومن ذلك قوله : « وقول بعض الفقهاء ، إنها قد تكون للعِلِّيَّة كما في قوله – صلى الله عليه وسلم : « فِي نَفْسِ مُؤمِنةٍ مَائةٌ مِنَ الإِبِلِ » منكر عند أهل اللغة » [(٢)].

٣- **قد يذكر الحديث لورود لفظه ما به يود الحديث عنها ، ثم يفصل فيها من الجهة التي يريدها** ، مثال ذلك قوله : « وقوله – عليه السلام : « صلاة الليل مثنى مثنى » لا يدل على إفراد المعدول عنه ، فإنه لتكرير المكرر تأكيدًا ، كأنه كرر اثنين أربع مرات ..... » [(٣)].

٤ - **قد يأتي بالحديث استدلالاً على ما قد يعارض هو فيه** ، ثم يجيب عن الاعتراض ، ويوجه الحديث ، ويبين وجه الصواب فيه ، نحو قوله : « ويرسم الاسم بأنه الكلمة التي يجوز الإخبار عنها ، سواء دلت على العين أو على المعنى ، مثل : « قام زيد ، والعلم حسن » ، وبأنه التي تلحقها التنوين ، وحرف التعريف ، وإنما قلنا حرف التعريف ليشمل اللام والميم ، في نحو قوله – صلى الله عليه وسلم : « ليس من أمبرا وامصيام في امسفر » ... » [(٤)].

٣ـ الاستشهاد بأقوال وأمثال العرب :

• احتج النحويون بالنثر من أقوال العرب ، إذا كان النثر لأقوام موثوق بعربيتهم ، وفصاحتهم ، ومن هنا اعتمدوا في أخذ اللغة ، وجمعها على قبائل معينة ، تعد في نظرهم القبائل نظرهم القبائل التي تمثل الفصاحة والعربية السليمة .

---

(١) الإرشاد ٣٩٠ .

(٢) السابق ٣٠٩ ، وينظر – أيضًا - ٣٩١ .

(٣) السابق ٤٢٠ .

(٤) السابق ٧١ .

يقول السيوطي : « وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم »[١].

- وكذلك لم يغفل الكيشي الاستشهاد بالأمثال العربية ، وما أثر عن العرب في مخاطباتهم، ومن ذلك قوله : « وفي أمثالهم : « لو ذات سوار لطمتني » ، وقولهم : « إلا حظية فلا آلية » ، أي : « إن لا يكن لك في النساء حظية فإني غير آلية »[٢].

وقوله : « وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، مثل : « كان » ، يدل على نصبها قول الزباء: « عسى الغويرأ بؤسًا » .....»[٣].

وقوله : « ورووا : « إن تزينك لنفسك ، وإن تشينك لهيه » .....»[٤].

وقوله : « ويقول العرب : « اللهم ضبعًا وذئبًا » ، فإذا سئلوا : ما تعنون ؟ قالوا : « أي اجمع فيها » ، واختلفوا في أنه دعاء « للغنم أو عليها » .....»[٥].

وقوله : « وقد جعل بعضهم : « واحد أمه ، وعبد بطنه ، ونسيج وحده » إضافتها لفظية ، والأكثرون على معنويتها »[٦].

٤ـ الاستشهاد بالشعر :

الشعر هو : ذلك الكلام الموزون المقفى على سبيل القصد[٧].

- ولقد لاقى اهتمامًا كبيرًا من اللغويين ، فانضم إلى الشاهد القرآني كدعامة أساسية لأي قضية نحوية أو لغوية يراد الاستدلال عليها ، حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد ، وأصبحت مقصور على الشعر فقط ؛ ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ، ولا

---

(١) الاقتراح ١١٢ .
(٢) الإرشاد ١٠٤ .
(٣) السابق ١٣٣ .
(٤) السابق ١٧٤ .
(٥) السابق ٢١٩ .
(٦) السابق ٣٥٤ .
(٧) التعريفات للجرجاني ١٦٧ .

تهتم بما عداه ، وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه [(١)] .

• كما اعتمدوا على الشعر المروي عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، وجعلوه أصلاً يقيمون عليه القواعد ، ويستلهمون منه الأحكام .

• ولا غرو في ذلك فالشعر كما يقول ابن عباس : « ديوان العرب ، فإذا خفي علينا من القرآن الذي أنزل بلغة العرب شيئًا رجعنا إلى ديوانها ، فالتمسنا معرفة ذلك منه » [(٢)] .

هذا ، وقد قسم العلماء الشعراء الذين يحتج بشعرهم أربع طبقات :

١ - **الشعراء الجاهليون** : وهم من كانوا قبل الإسلام كـ « امرئ القيس ، والأعشى ، وزهير ، وطرفة ، وعمرو بن كلثوم » .

٢ - **المخضرمون** : وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ « لبيد ، وحسان ، وكعب بن زهير » .

٣ - **المتقدمون** : ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كـ « جرير ، والفرزدق ، والأخطل » .

٤ - **المولدون** : ويقال لهم المحدثون ، وهم يبدءون من العصر العباسي ببشار ، وأبي نواس [(٣)] .

• يقول د/ رمضان عبد التواب : « وقد أجمع علماء اللغة على أن شعراء الطبقتين الأولين يحتج بشعرهم بغير نزاع ، أما الطبقة الثالثة فمعظم اللغويين يرون صحة الأخذ بشعر هذه الطبقة ، غير أن بعضهم كان يأبى الاحتجاج به ، أما الطبقة الرابعة فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشيء من شعرها ، فيما عدا الزمخشري الذي أجاز ذلك » [(٤)] .

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ٤٢ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٥٥ .

(٣) الخزانة ١/ ٥ ، ٦ ، فصول في فقه العربية ١٠١ .

(٤) فصول في فقه العربية ١٠١ .

ـ من هنا جاء اهتمام الكيشي بالشاهد الشعري ، فقد حشد في شرحه ما يقرب من مائتين وستين شاهدًا بدت فيها بعض الظواهر والسمات التي توضح مدى ما كان يتمتع به الكيشي من ملكة أدبية ، ولغوية ، وسعة اطلاع أتاحت له على ما يبدو أن يأتي بالشاهد من مظانه الأدبية ، دون الاعتماد على ترديده من خلال مصنفات سابقيه من النحويين .

• من تلك السمات والظواهر :

١ - نسب الكيشي ما يقرب من نصف شواهده [(١)] .

٢ - كان يذكر البيت برواياته المختلفة ، ومن أمثلة ذلك قوله : « ومثال الثالث : الشتم بكرٌ خالدًا قبيحٌ » ، قال : ..... ، وقال :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت ولم أنكل عن الضرب مسمعًا

فنصب « مسمعًا » بـ « الضرب » ، ويروي : « لحقت » بدل « كررت » فلا استدلال به إذن » [(٢)] .

وقوله : « وسيبويه لم يجوز تقدم المميز على عامله ؛ لأنه في الحقيقة فاعل ، وأجازه الأخفش ، ونسب إلى المازني ، فيما كان العامل متصرفًا تشبيهًا بالحال ، وأنشد :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسًا بالفراق تطيب

قال أبو إسحاق : الرواية : « وما كاد نفسي » ..... » [(٣)] .

٣- كثيرًا ما كان يقف أمام البيت يبين معناه ، فيجلو غامضه ، ويبرز مستوره ، نحو قوله : « ومن الأبيات قول كثير عزة :

قضى كل ذي ين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

---

(١) ينظر على سبيل المثال الإرشاد ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٨٣ .

(٢) الإرشاد ١٩٦ .

(٣) السابق ٢٤٥ .

فأُعمل الثاني في كلا مصراعيه ، أما الأول فلأنه اجتمع فيه « قضى ، ووفى » على «غريمه» فأعمل الثاني ، وإلا لقال : « فوفاه » ، وأما الثاني فلأن « ممطول ، ومعنى » توجها إلى « غريمها » ، فأعمل « معنى » ؛ لأنه لو أعمل « ممطول » لكان « معنى » جاريًا على غير من هو له ، فإنه « للغريم » ، وجار على « عزة » فوجب إظهار ضميره ، ولم يظهره ، والمعارضة بالمثل بأن يقولوا في « معنى » ما قلناه في « ممطول » ساقطة ؛ لأنه إنما يجب إبراز الضمير عما جرى على غير من هو له إذا لم يكن إضمارًا قبل الذكر ، فإن ظهور الاسم بعده حينئذ كظهور الضمير ، ودليل الكوفي قول ..... ، وقول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

قالوا : « اجتمع « كفاني ، ولم أطلب » على « قليل » فرفعه بالأول ، وهذا فاسد ؛ لأن ما بعد « لو » إذا كان مثبتًا في اللفظ فهو منفي في المعنى وبالعكس ؛ لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فلو كان الفعلان موجهين إلى « قليل » فالمصراع الأول يدل على أنه « لم يطلب أدنى معيشة » ، والثاني على أنه يطلبه فيتناقضان ، والحق أن مفعول الثاني : « الملك » ؛ لقوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي .... » (١)

وقوله : « وقوله : تروحي أجدر أن تقيلي غدًا بجنبي بارد ظليل

أي : « تروحي فآت مكانًا أجدر أن تقيلي فيه » ، ثم حذف « في » فصار « تقيليه » ، فجعل مفعولاً به ثم حذف الضمير » (٢).

٤- لم يترك بيتًا من شواهده على الأغلب ، إلا وذكر وجه الاستدلال فيه ، بل ويتطرق إلى كل احتمال إعرابي في البيت من ذلك قوله : « وكذا اليمين في بعض الوجوه في قوله :

صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا

فإنه يحتمل أن يكون « الكأس » اسمًا ، و « مجراها » مصدرًا مبتدأ ، و « اليمين » ظرفًا

---

(١) الإرشاد ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) السابق ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

خبره ، وأن يكون « المجرى » بدلاً ، و « اليمين » مضافًا إليه أعرب بإعراب المضاف ، أي : « كان جرى الكأس جرى اليمين » ..... » [1].

ثانيًا : القياس ، وما يتصل به :

أ- القياس :

القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [2] ، وهو معظم أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسائله . وأركانه أربعة : أصل ، وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة [3].

• وقد أجمع أئمة الأمة من السلف والخلف على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ؛ ولذا اعتمده البصريون ،والكوفيون أصلاً يبنون عليه قواعدهم وأحكامهم ، إلا أن نظرة البصريين كانت أكثر دقة ، وأشد إحكامًا ، فاقتصروا على جواز القياس على الكثير الشائع ، وأبوا القياس على القليل النادر ، في حين أن الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد ، أو الشاهدين ، وأباحوا القياس على القليل النادر [4].

• وعلى قدر تلك الأهمية التي للقياس بين أدلة النحو كان اهتمام الكيشي به ، وكان منهجه فيه منهج البصريين ، الذين يشترطون فيه كثرة السماع المنقول كشرط أساسي للقياس عليه .

- قال : « أما « أحد عشرٍ » فتأنيثه أن تلحق الألف بـ « أحد » ، والتاء بـ « عشر » ، تقول : « إحدى عشرة امرأة » ، أما الأول فاستصحابًا لحكم ما قبل التركيب ، وأما الثاني فعملاً بالقياس الغالب » [5].

---

(١) الإرشاد ٢٢٤ .

(٢) الاقتراح ١٥٢ .

(٣) السابق ١٥٤ .

(٤) أسرار العربية ٩-١١ بتصرف .

(٥) الإرشاد ٢٥١ .

• والقياس في العربية – كما يقول السيوطي – على أربعة أقسام : حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد [(١)].

• وقد استدل الكيشي في إرشاده بتلك الأقسام الأربعة ، لإثبات ما يقول به ، مؤصلاً بها جميعها ، فإليك بيان ذلك :

– **أما القياس الفرع على الأصل** ، فقد قاس إعمال اسم الفاعل – وهو فرع في العمل – إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال على الفعل – وهو أصل في العمل – فقال : « ويعمل عمل مضارعه إذا كان للحال أو للاستقبال فقط ؛ لتجتمع المناسبة اللفظية والمعنوية بينهما » [(٢)].

– **كذلك قاس الإعراب في الأفعال** – وهو فرع فيه – على الإعراب في الأسماء – وهو أصل فيها – وذلك واضح في قوله : « والفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم فاقتضت المشابهة أن يعرب بوجوه إعراب الاسم » [(٣)].

– **وأما قياس الأصل على الفرع** فقوله : « وقد تحمل على « عسى » (يعني لعل) ..... ، كما حمل « عسى » عليها في قوله : يا أبتا علك أو عساكا ..... » [(٤)].

– **وحمل النظير على النظير** ، كقوله : « « على » للاستعلاء ، وتطلق على معنى الباء في قولهم : « مررت عليه » ، ومعنى « مع » ، يقال : « فلان على جلالته يفعل كذا » ..... » [(٥)].

– **وقياس النقيض على النقيض** ، نحو : « واعلم أن حمل النقيض على النقيض بعينه حمل الشبيه على الشبيه ؛ لأن النقيضين من حيث إن كل واحد نقيض الآخر فيتشابهان » [(٦)].

ب- العلة :

العلة هي : « ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه » [(٧)] ، أي أنها علم

---

(١) الاقتراح ١٦٠ .
(٢) الإرشاد ١٩٧ .
(٣) السابق ٩٥ ، وينظر – أيضًا – ٤٤٢ .
(٤) السابق ١٨٢ .
(٥) السابق ٣١٤ .
(٦) السابق ٢٦٧ .
(٧) التعريفات ١٣٤ .

يبحث عن تفسير الظواهر المختلفة ، ومحاولة إيجاد الأسباب التي أدت إلى وجودها على ما هي عليه من أحوال .

• والتعليل في علم العربية قديم منذ مطلع التصنيف والتأليف في هذا الفن ، فقد نقل الزجاجي عن الخليل قوله : « إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته ..... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها » [1] .

• ومنذ تلك الدعوة من الخليل ، وباب التعليل مفتوح في النحو على مصراعيه ، حتى وجدنا بعض الأئمة يفرد لذلك مؤلفًا كالزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو » ، والوراق في كتابه « العلل » ، ثم جاء ابن جني في « خصائصه » ، فأفرد للعلة أبوابًا طوالاً تولى فيها تصنيفها وتحليلها والدفاع عنها [2] .

• وعندما جاء ابن مضاء القرطبي أعلن ثورته على غالب علل النحو التي أسماها بالثواني والثوالث ، ونادى بإسقاطها ، والاستغناء عنها ، وقال في ذلك كلامًا طويلاً ليس هذا مقام ذكره وتحليله [3] .

• وكنت قد أشرت إلى أن الكيشي كان معنيًا بالعلة أيما عناية ، فلم يترك صغيرة ، ولا كبيرة إلا وعلل لها حتى عددت ذلك من السمات البارزة في إرشاده ، ولا أعيد هنا ما ذكرته سلفًا ، وإنما ألقى الضوء في هذا المبحث عن بعض العلل التي ذكرها ومنها :

١ـ كثرة الاستعمال :

قال : « لا ينادي المعرف باللام عند البصريين خلافًا للكوفيين ؛ لأن « يا » تفيد التعريف

---

(١) الإيضاح للزجاجي ٦٦ .

(٢) ينظر : الخصائص : باب « ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية » ١/ ٤٨ ، « باب في تخصيص العلل » ١/ ١٤٤ ، « باب ذكرك الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة » ١/ ١٦٤ ، « باب في العلة وعلة العلة » ١/ ٧٣ ، « باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين » ١/ ١٨٤ .

(٣) الرد على النحاة ١٢٧ وما بعدها .

فيجتمع آلتا تعريف ، إلا « الله » وحده ، قيل : « لأنه علم فتعريفه ليس باللام » ، وقيل : « اللام بدل همزة « إله » فكأنه جزء الكلمة ، وقيل : « لكثرة الاستعمال » [(١)].

٢ـ طلب الخفة :

قال : « أما « عسى » فإنها لا تتصرف ؛ لضمنها معنى الحرف ، وهو « لعل » ،وخص بناء الماضي ؛ لخفته ، ولدلالتها على رجاء واقع » [(٢)].

وقال : « وثالثها : وهو قول المبرد : « إن حركة الياء حذفت ؛ للتخفيف ، وعوض عنها التنوين » [(٣)].

٣ـ طلب الاعتدال :

قال : « قيل : « إنما خص الجر بالاسم والجزم بالفعل طلبًا للاعتدال بالجمع بين الخفيف والثقيل ، فإن عدم الحركة أخف منها » [(٤)].

٤ـ علة النقيض :

قال : « ولـ « كم » صدر الكلام ، أما الاستفهامية فظاهر ، وأما الخبرية فحملاً على أختها صورة ، ولأنها نقيضه « رب » ولها صدر الكلام ؛ لأنها للتقليل المناسب للنفي » [(٥)].

٥ـ علة القرب :

قال : « وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معًا ، أما إذا اختلف عملاهما فظاهر وإن اتحدا ، فلأن حصول الإعراب بأحدهما يغنيه عن الآخر ، واستحال إلغاؤها ، فإن الإعراب يستدعي عاملاً فتعين إعمال أحدهما ، فمذهب البصريين إعمال الثاني ، وإضمار معمول الأول على شريطة التفسير ؛ لأن القريب أولى بالعمل بدليل إعمال الباء في ألقى بيده » ..... » [(٦)].

---

(١) الإرشاد ٢٨٢ .

(٢) السابق ١٣٣ .

(٣) السابق ٤٣٠ .

(٤) السابق ٩٥ .

(٥) السابق ٢٦٧ .

(٦) السابق ١٠١ ، ١٠٢ .

٦ـ علة أولوية التقدم :

قال : « ومذهب الكوفيين إعمال الأول ، وإضمار معمول الثاني ، قالوا : للتقدم أولوية في العمل » [١].

٧ـ علة الفرق :

قال : « لما شابهت هذه الحروف الفعل ..... عملت عمله ، فنصبت المبتدأ وسمى اسمها ، ورفعت الخبر ودعي خبرها ، إلا أن منصوبها قدم على مرفوعها فرقًا بين الأصل والفرع » [٢].

٨ـ علة التقاء الساكنين :

قال : « فحذف الياء ؛ لالتقاء الساكنين » [٣].

٩ـ علة المشابهة أو التجانس (كحمل النظير على النظير) :

قال : « لما شابهت هذه الحروف الفعل من حيث أنها تستلزم الأسماء ، ويتصل بها الضمائر ، وتتضمن معنى الأفعال ، وهي مبنية على الفتح كالماضي ، وتدخلها نون الوقاية ... عملت عمل الفعل فنصبت المبتدأ وسمى اسمها ، ورفعت الخبر ، ودعي خبرها » [٤].

١٠ـ علة التغليب :

قال : « قلت : تغليبًا للمذكر على المؤنث فإنه الأصل ، كـ « القمران » في الشمس والقمر » [٥].

١١ـ علة التضمين :

قال : « أما « عسى » فإنها لا تتصرف ؛ لتضمنها معنى الحرف ، وهو « لعل » ..... » [٦].

---

(١) الإرشاد ١٠٢ .
(٢) السابق ١٦٥ .
(٣) السابق ٤٣٠ .
(٤) السابق ١٦٥ .
(٥) الإرشاد ٢٥٤ .
(٦) السابق ١٣٣ .

١٢ـ التنبيه على الأصل :

قال : « وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، مثل : « كان » (يعني عسى) يدل على نصبها قول الزباء : « عسى الغوير أبؤسًا » ..... » [(١)].

وقال : « « كم » هي خبرية ، واستفهامية ، وتحتاجان إلى مميز ؛ لإبهامهما ، أما الخبرية فكناية عن « كثير » ، فقولهم : « كم مال لي » ، أي : « كثير منه لي » ، ومميزها قد يكون مفردًا مجرورًا بإضافته إليه كمميز المائة والألف ؛ لأنها عدد كثير مثلهما ، وقد يكون جمعًا مجرورًا كمميز العشرة ؛ عملاً بالقياس المتروك في المائة والألف » [(٢)].

١٣ـ علة قيام شيء مقام آخر (النيابة) :

قال : « « لكن » : للاستدراك ، ويعطف بها المفرد بعد النفي ، كقولك : « ما جاءني زيد لكن عمرو » ، أي : « جاء » لابعد الإيجاب ؛ لأن حرف العطف نائب العامل ، والإيجاب موجود مع النفي ، فينوب العاطف عن الإيجاب المتقدم فقط فيحصل الاستدراك ، والنفي غير موجود مع الإيجاب لينوب عنه فلا استدراك » [(٣)].

١٤ـ علة الإلحاق :

قال : « وهما فعلان (يعني نعم وبئس) ؛ للحوق تاء التأنيث الساكنة بهما » [(٤)].

وقال : « وأما الثانية فصورتها أمر ومعناه خبر ، فـ « أحسن بزيد » تقديره : « أحسن زيد » ، أي : « صار ذا حسن » ؛ لأنها لو كانت أمرًا محضًا للحقها اختلاف الضمائر بحسب اختلاف المخاطب » [(٥)].

١٥ـ علة فساد المعنى :

قال : « قال الأخفش : « ما » موصولة بالجملة ، وخبرها شيء محذوف ، وهو ضعيف ؛

---

(١) الإرشاد ١ / ١٣٣ .
(٢) السابق ٢٦٤ .
(٣) السابق ٤٠٠ .
(٤) السابق ١٣٦ .
(٥) السابق ١٤١ .

لأن المعنى ما ذكرنا ، فالحذف لاغ » [1] .

وقال : « قيل : « إنها مركبة من « إن » الشرطية ، و « ما » النافية (يعني « إما ») ، فإن معناه إن لم يكن الحكم للمعطوف عليه كان للمعطوف ، وهو تعسف » [2].

١٦ـ علة المشاكلة اللفظية :

قال : « ويعمل عمل مضارعه إذا كان للحال أو للاستقبال فقط ؛ لتجتمع المناسبة اللفظية والمعنوية بينهما » [3].

١٧ـ علة الأصالة :

قال : « والاسم إعرابه بالأصالة ؛ لأنه يدل على الذات ، والذات تختلف عليه الأحوال فيستحق إعرابًا ليدل عليها ، والفعل لا يستحق لذاته الإعراب ؛ فإنه يدل على الأحوال ، والأحوال لا تطرأ على الأحوال فلا تستحق إعرابًا » [4].

١٨ـ علة استحقاق الصدارة :

قال : « ويجوز تقدم أخبارها على أسمائها ؛ لجواز تقدم المفعول على الفاعل ، وأما على الأفعال أنفسها ففيه تفضيل : وهو أن ما كان في أوله « ما » لا يجوز تقديمها عليها ؛ لأنها إما نفي أو مصدرية ، ولا يتقدم عليهما ما في حيزهما » [5].

١٩ـ علة المعاقبة :

قال : « والتزم حذفه (يعني حرف النداء) في « اللهم » ؛ لأن الميم بدل عنه لتعاقبهما » [6].

ثالثا : استصحاب الأصل :

• استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة في أصول النحو ، وهو : إبقاء اللفظ على ما

---

(١) الإرشاد ١٤٠ .
(٢) السابق ٣٩٧ .
(٣) السابق ١٩٧ .
(٤) السابق ٨٢ .
(٥) الإرشاد ١٥٣ .
(٦) السابق ٢٨١ .

يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [١].

• ومع أنه من أضعف أدلة الصناعة ، غير أن الكيشي قد استند إليه في إرشاده ، مثال ذلك:

- قوله : « وقد يخرج اسم الفاعل عن زنة الفعل لإرادة المبالغة فلا يبطل عمله نظرًا إلى الأصل » [٢].

- وقوله : « أما « أحد عشر » فتأنيثه أن تلحق الألف بـ « أحد » ، والتاء بـ « عشر » ، تقول : « إحدى عشرة امرأة » ، أما الأول فاستصحابًا لحكم ما قبل التركيب ، وأما الثاني فعملاً بالقياس الغالب » [٣].

- وقوله : « وأما الأمر بغير حرف المضارعة فمذهب البصريين أنه موقوف بالأصل » [٤].

رابعا : الإجماع :

• هو أحد الأدلة المعتبرة في الأصول النحوية ، والمقصود به : إجماع أهل البلدين (البصرة ، والكوفة) ، ويكون الإجماع حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، وإلا فلا [٥].

• وقد اعتد الكيشي بالإجماع كأصل من أصول النحو ، فظهر ذلك في ألفاظ مختلفة ، أغلبها (اتفق ، والمشهور) .

- قال : « والذي يقال في المشهور : « إن الحد يجب أن يكون جامعًا مانعًا » فالمراد بـ « الجامع » المنعكس ، وبـ « المانع » المطرد » [٦].

---

(١) الاقتراح ٢٢٣ .

(٢) الإرشاد ١٩٧ .

(٣) السابق ٢٥١ .

(٤) السابق ٤٤٠ .

(٥) الاقتراح ١٤٦ .

(٦) الإرشاد ٦٧ .

وقال : « العلم هو الاسم الذي تضمن إشارة إلى ما دل عليه ، على وجه الإفراد والاستبداد ، فبتضمن الإشارة امتاز عن الاسم المنكور ، وبوجه الإفراد عن المعرف باللام ، وبالاستبداد عن الضمير ، وهو إما أن يكون علمًا بالقصد ، أو بالاتفاق »[1].

*****

(١) السابق ٨٣ .

obeikandi.com

الفصل الثامن

اتجاه الكيشي النحوي

obeikandi.com

الفصل الثامن

اتجاه الكيشي النحوي

• إن الفاحص لإرشاد الكيشي بغية التعرف على اتجاهه النحوي لا يستطيع إلا أن يسلم بأنه بصري القلب والقالب ، ينهج نهج البصريين ، ويسير على هديهم ، ويأخذ بأقوالهم ، ويعتمد على أصولهم في أكثر ما يختار ويرجح ، فهو ذا نزعة بصرية خالصة في آرائه ومنهجه واتجاهه ، فإذا ذكر البصريين قال عنهم : « أصحابنا ، وعندنا »[1] ، وإذا ذكر آرائهم دافع عنها ، ونصرها على آراء الكوفيين .

• هذا ، وقد خلص البحث إلى ذلك الحكم بعد دراسة شخصية الكيشي من ثلاث نواحٍ :

الأولى : آراؤه في مسائل الخلاف .

الثانية : مصطلحاته .

الثالثة : أين يعد نفسه ؟

أولا : آراؤه في مسائل الخلاف :

- تعرض البحث لمسائل خلافية كثيرة رجح فيها الكيشي القول البصري ، وسأضرب لذلك أمثلة :

- قال : « وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معًا ، أما إذا اختلف عملاهما فظاهر وإن اتحدا ، فلأن حصول الإعراب بأحدهما يغنيه عن الآخر ، واستحال إلغاؤهما ، فإن الإعراب يستدعي عاملاً فتعين إعمال أحدهما ، فمذهب البصريين : إعمال الثاني ، وإضمار معمول الأول على شريطة التفسير ؛ لأن القريب أولى بالعمل بدليل إعمال الباء في « ألقى بيده » .

---

(١) الإرشاد ١٧٨ ، ٢٠٥ ، ٣١٨ ، ٤٥٠ .

ومذهب الكوفيين : إعمال الأول ، وإضمار معمول الثاني ، قالوا : « للتقدم أولوية في العمل .... ، وشواهد إعمال الثاني من التنزيل قوله – تعالى : « آتوني أفرغ عليه قطرًا » ، ولو أعمل « آتوني » لكان الأحسن « أفرغه » ، وحمل كلامه تعالى على ما هو أحسن أحسن ، وقوله – تعالى : « هاؤم اقرأوا كتابيه » فلم يقل : « اقرأوه » ، ومن الأبيات قول كثير عزة :

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

فأعمل الثاني في كلا مصراعيه ، أما الأول فلأنه اجتمع فيه « قضى ، ووفى » على « غريمه » فأعمل الثاني ، وإلا لقال : « فوفاه » ، وأما الثاني فلأن « ممطول ، ومعنى » توجها إلى « غريمها » فأعمل « معنى » ؛ لأنه لو أعمل « ممطول » لكان « معنى » جاريًا على غير من هو له ، فإنه للغريم وجار على « عزة » فوجب إضمار ضميره ، ..... ودليل الكوفي قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

قالوا : « اجتمع « كفاني ، ولم أطلب » على « قليل » فرفعه بالأول ، وهذا فاسد ؛ لأن ما بعد « لو » إذا كان مثبتًا في اللفظ فهو منفي في المعنى وبالعكس ؛ لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فلو كان الفعلان موجهين إلى « قليل » فالمصراع الأول يدل على أنه « لم يطلب أدنى معيشة » ، والثاني على أنه يطلبه فيتناقضان ، والحق أن مفعول الثاني : « الملك » لقوله :

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي .... » [1]

– وقال : « وهما فعلان ماضيان ؛ للحوق تاء التأنيث الساكنة بهما ، وقال الكوفيون : اسمان مبتدآن ؛ لدخول حرف النداء عليهما في : « يا نعم المولى ، ويا نعم النصير » ، ويبطله احتمال حذف المنادى » [2].

– وقال : « قال الكوفيون : خبرها (يعني كان وأخواتها) منصوب على القطع أي

(١) الإرشاد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) السابق ١٣٦ .

الحال ، وتوقف الكلام عليه ، وجواز إضماره يدفعه ، ومرفوعها مشبه بالفاعل ، ومنصوبها بالمفعول ، فإن قولك : « كان زيد منطلقًا » مثل قولك : « ضرب زيد عمرًا » ..... » [(١)].

- وقال : « المصدر هو أصل الفعل في الاشتقاق ؛ لأن معناه مجرد الحدث ، ومعنى الفعل الحدث والزمان ، والمفرد أصل حقيقة المركب ، ولأن حروف المصدر إذا صيغت بهيئة مخصوصة سميت فعلاً ، فالمصدر مادة الفعل ، ومادة الشيء أصل حقيقته .

قال الكوفيون : « المصدر فرع للفعل في الاشتقاق ؛ لأنه يقع تأكيدًا للفعل ومعمولاً له ».

وجوابه : أنه من حيث التأكيد والمعمولية فرع فلم تلزم الفرعية من حيث الاشتقاق ، وهو فرع الفعل في العمل ، لأنه اسم فمن حيث هو لو كان عاملاً لعمل كل اسم فهو يعمل لمناسبة الفعل من حيث الحروف ، والدلالة على الحدث والدلالة على مطلق الزمان ، فإن مدلول الفعل زمان مخصوص ، والدال على المخصوص دال على المطلق ، ولأنه إنما يعمل إذا كان في تقدير « أن » مع فعله ، ولذلك لم يعمل مفعولاً مطلقًا ؛ لأنه لا يحتمل حينئذ تقدير الفعل » [(٢)].

- وقال : « ومعمولها (يعني أسماء الأفعال) لا يتقدم عليها لضعف عملها بالنيابة خلافًا للكوفيين » [(٣)].

- وقال : « لا ينادي المعرف باللام عند البصريين خلافًا للكوفيين ؛ لأن « يا » تفيد التعريف فيجتمع ألتا تعريف » [(٤)].

- وقال : « واختلفوا في حركته أبنائية هي أم إعرابية ؟ فأكثر البصريين على أنها بنائية مستدلين بحذف التنوين ، معللين بتضمن الاسم معنى « من » المستغرقة ، فإن « لا » هذه يجاب بها المستفهم في قوله : « هل من رجل ؟ » فجوابه : « لا من رجل » ، ثم حذفوا « من »

---

(١) الإرشاد ١٥١ .

(٢) السابق ص١٩١ .

(٣) السابق ٢٠٧ .

(٤) السابق ٢٨٢ .

اختصارًا ، وبني على الحركة لطروء البناء ، وعلى الفتح للخفة ، فعلى هذا هو منصوب المحل . وذهب الكوفيون إلى أنها إعرابية »[1].

– وقال : « أما « حاشا » فقال سيبويه : هو حرف جر .... ، والفراء : هو فعل ؛ لنصبه ما « بعده » ..... ، ولأنه فاعل من « الحشا » أي « الجانب » ، ولمصاحبته لام الجر ، كقوله – تعالى : « حاشا لله » ، قال : « وإذا جر ما بعده فاللام مقدرة ..... ، وعدم وصل « ما » بـ « حاشا » يضعف فعليته »[2].

– وقال : « .. « لكن » للاستدراك ، ويعطف بها المفرد بعد النفي ، كقولك : « ما جاءني زيد لكن عمرو » ، أي « جاء » لا بعد الإيجاب ، لأن حرف العطف نائب عن العامل ، والإيجاب موجود مع النفي ، فينوب العاطف عن الإيجاب المتقدم فقط ، فيحصل الاستدراك ، والنفي غير موجود مع الإيجاب فينوب عنه فلا استدراك ، والكوفية تعطف بها بعد الإيجاب كـ « بل » ..... »[3].

– وقال : « وقال الكوفيون : « هي (يعني حتى) ناصبة بنفسها بدليل عدم إظهار « أن » بعدها في أكثر الأحوال ، وهو باطل ؛ أما عندهم فلجواز إظهار « أن » بعدها ، وأما عندنا فلأنها جارة للاسم ، فلا تكون ناصبة للفعل »[4].

– فهذه عشر مسائل على سبيل التمثيل لا الحصر ، ولو ذهبنا نتتبع ذلك لاستغرقنا الكثير ، فسأكتفي بذلك ، وفي البحث غنية لمن يطلب المزيد .

ثانيا : مصطلحاته :

• من المعلوم أن لكل مدرسة من المدرستين الكوفية والبصرية مصطلحاتها الخاصة بها ، ومصطلحات الكيشي جلها مصطلحات بصرية فهو يستعمل الوصف والصفة ، والبدل ،

(١) الإرشاد ٢٩٧ ، ٢٩٨ .
(٢) السابق ٣١٨ .
(٣) السابق ٤٠٠ .
(٤) السابق ٤٥٠ .

والظرف ، وحروف الجر ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وضمير الشأن ، والفصل ، وكل هذه من مصطلحات البصريين [1] ، ويقابلها من مصطلحات الكوفيين : النعت ، والترجمة ، والصفة أو المحل ، وحروف الخفض ، والمجرى وغير المجرى ، وضمير المجهول والعماد [2] .

ثالثا : مع من يعد نفسه ؟

• مما سبق يتضح لنا أن الكيشي بصري التوجه يقول بقول البصريين ، ويستخدم مصطلحاتهم ، ويعد من ثم نفسه منهم حتى ليقول : « وعندنا ، وأصحابنا » - كما أشرت سابقًا .

• وهنا يلوح في الذهن سؤال مهم مفاده : هل كان للكيشي أدنى عناية بالمذهب الكوفي ؟

- وللإجابة عن هذا السؤال أقول :

• نعم كان للكيشي عناية - إلى حد ما - بمذهب الكوفيين ، تمثل ذلك في :

١ - موافقته لهم في بعض الآراء ، قال : « باب كم » : « هي خبرية ، واستفهامية ، وتحتاجان إلى مميز ؛ لإبهامهما . أما الخبرية فكناية عن « كثير » ، فقولهم : « كم مال لي » ، أي كثير منه لي ، ومميزها قد يكون مفردًا مجرورًا بإضافته إليه كمميز المائة والألف ؛ لأنها عدد كثير مثلهما ، وقد يكون جمعًا مجرورًا كمميز العشرة عملاً بالقياس المتروك في المائة والألف ؛ لأنهما من حيث إنهما مضافان وجب أن يضافا إلى الجمع كالعشرة ، فترك هنالك طلبًا للتخفيف ، وعمل به في « كم » إشارة إلى الأصل ، وقد ينصب مميزها إذ فصل بينه وبينها ؛ لتعذر الإضافة » [3] .

• فالكيشي يختار جر مميز « كم » إذا فصل بينه وبينها سواء أكان الفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أم لا ، وهو قول الكوفيين ، ولكن الكيشي لم يصرح بأنه مذهبهم ، ولا بمخالفته

(١) نشأة النحو ٩٢ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) الإرشاد ٢٦٤ .

قول البصريين .

٢- الاستدلال بقراءتهم قال : « وقد يحذف المنادى كقوله – تعالى : « ألا يا اسجدوا » ..... » [١] . وهذه قراءة الكسائي .

• وعلى كل حال فالكيشي بصري الوجهة ، ولم يكن اتباعه للمنهج البصري ناتجًا عن هوى أو تجيز ، وإنما كانت له عقلية واعية ، وفكر مستنير ، وليس أدل على ذلك من اعتراضه على بعض العلماء البصريين ، وقبول أقوال آخرين منهم ؛ لاقتناعه الكافي بما استندوا إليه من حجج وبراهين [٢] ، ووضوح شخصيته العلمية المستقلة الصادرة عن المناقشة ، والاستنتاج، والتتبع للآراء .

– انظر لقوله : « قال الكوفيون : « خبرها منصوب على القطع ، أي الحال ، وتوقف الكلام عليه ، وجواز إضماره .... يدفعه ، ومرفوعها مشبه بالفاعل ، ومنصوبها بالمفعول ، فإن قولك : « كان زيد منطلقًا » مثل قولك : « ضرب زيد عمرًا » . وعندي أن اسم « كان » فاعل ؛ لدخوله تحت حده ، نعم خبره مشبه بالمفعول » [٣] .

*****

(١) الإرشاد ٢٨٩ .

(٢) ينظر لاستيضاح ذلك الإرشاد ص٢٤٥ حيث اختار الكيشي قول سيبويه ، ورد قول الأخفش ، والمازني ، وص١٥٠ ، ١٩٥ ، حيث رد قول الفارسي ، وص٢٥٨ حيث رد قول المبرد ، وص٢٨٠ حيث رد قول المازني ، وص٣٩٧ ، ص٤٤٤ ، ٤٤٦ حيث رد قول الخليل ، ص٤٣٤ حيث رد قول الأخفش ، وص٤٥٧ حيث رد قول المبرد والجرجاني.

(٣) الإرشاد ١٥١ ، ١٥٢ ، وينظر – أيضًا – ص٧٥ ، ٢٦٠ .

الفصل التاسع

انفرادات الكيشي

obeikandl.com

الفصل التاسع

انفرادات الكيشي

* منذ أن اكتمل بناء النحو العربي ، واستوى على سوقه ، والتصنيف فيه قائم على الترجيح بين الآراء ، حيث يقوم المؤلف بعرض ما خلص إليه من آراء ، ثم يوازن ، ويناقش ، ويحاور حتى ينتخب منها ما يراه – من وجهة نظره – ، أقرب الآراء إلى الجهة التي ينزع عنها ، والأقيسة التي يقول بها ، سواء كان هذا الرأي لمدرسة معينة كالبصرية ، أو الكوفية ، أو لشخص قد انفرد به كالخليل ، أو يونس ، أو الأخفش ، أو غيرهم .

وقد جاء الكيشي سائرًا على هذا الدرب ، فهو في أكثر مسائله يسرد الآراء معزوة إلى أصحابها ، ثم يختار منها ما هو راجح – من وجهة نظره – مفندًا ما بقي بأدلة تعضد ذلك .

• ولذا كان من الصعب على البحث أن يجد للكيشي رأيًا انفرد به ، ولكن بالبحث ، والتنقيب ، والاستقصاء اتضحت للبحث أمور تفرد بها الكيشي ، فإليك حديثها وبيانها :

١ – انفرد الكيشي باعتبار اسم « كان » فاعل حقيقة ، معللاً ذلك بدخوله تحت حد الفاعل ، مخالفًا بذلك جمهور البصريين القائلين بكونه مشبه بالفاعل ، قال : « قال الكوفيون: خبرها منصوب على القطع أي الحال ، وتوقف الكلام عليه ، وجواز إضماره .... يدفعه ، ومرفوعها مشبه بالفاعل ، ومنصوبها بالمفعول ، فإن قولك : « كان زيد منطلقًا » مثل قولك : « ضرب زيد عمرًا » .

وعندي أن اسم « كان » فاعل ؛ لدخوله تحت حده ، نعم خبره مشبه بالمفعول »[1] .

٢ – كذلك تفرد باعتبار صيغة المضارع الواقعة على الحال والاستقبال ، ليست حقيقة في الحال ، مجازًا في الاستقبال ، بل عدها للقدر المشترك بينهما ؛ دفعًا للاشتراك والمجاز ، قال :

---

(١) الإرشاد ١٥١ ، ١٥٢ .

« وعندي أن الصيغة للقدر المشترك ؛ دفعًا للاشتراك والمجاز ، قوله : « فمفهومها إذن مطلق الزمان » ممنوع ، بل الزمان غير الماضي ، وهو غير مستفاد من المصدر » [(١)].

٣- - أيضًا - تفرد الكيشي بالقول بتركيب « حبذا » مع إقرار جزئ التركيب على حالهما « فعل + اسم » [(٢)].

٤- كذلك تفرد بإنكار الاستثناء المفرغ ، وعده حصرًا ، قال : « والاستثناء المفرغ ؛ أي فرغت ما قبل « إلا » لما بعده ، نحو قولك : « ما جاءني إلا زيد ، وما مررت إلا بزيد ، وما رأيت إلا زيدًا » ، وعندي أن هذا ليس باستثناء ؛ لعدم انطباق حد الاستثناء عليه ، وإنما جيء بـ « ما ، وإلا » للحصر » [(٣)]. [(٤)].

٥- كما تفرد بالقول بجواز مجئ « أو » بمعنى « الواو » على قلة ، فلم يوافق البصريين القائلين بعدم الجواز مطلقًا ، ولم يوافق الكوفيين القائلين بالجواز مطلقًا [(٥)].

٦- كما تفرد ببعض المصطلحات التي لم أجدها عند غيره ، من ذلك لفظ (الإعراب المحلى ، والاستبداد ، والتطفل) قال : « والإعراب إن ظهر في اللفظ يسمى إعرابًا لفظيًا ، وإن لم يظهر يدعى إعرابًا محليًا » [(٦)].

فالإعراب المحلي الذي يقصده هو الإعراب التقديري الذي درج النحاة على اصطلاحه .

وقال : « العلم هو : الاسم الذي تتضمن إشارة إلى ما دل عليه ، على وجه الإفراد والاستبداد » [(٧)].

---

(١) الإرشاد ٧٥ .

(٢) ينظر هذا البحث صـ ١٣٧ وما بعدها .

(٣) السابق ٢٦٠ .

(٤) السابق ٢٦٠ .

(٥) ينظر هذا البحث صـ ١٠٢ .

(٦) السابق ٧٩ .

(٧) الإرشاد ٨٣ .

وقال : « والفعل المضارع للاسم تطفل على الاسم في قبول الإعراب »[1].

٧- كذلك انفرد الكيشي بتحقيقاته العلمية ، وزياداته الموضوعية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن سمات الإرشاد وخصائصه المنهجية[2].

٨- كذلك تفرد الكيشي بكثرة استخدام المصادر الصناعية ، وقد سبقت الإشارة – أيضًا – إلى ذلك عند الحديث عن أسلوب الكيشي[3].

*****

(١)الإرشاد ٩٠ .

(٢) ينظر هذا البحث ص ٤١١.

(٣) ينظر هذا البحث ص ٤٣٠.

الفصل العاشر

بين المحاسن والميزات

و

الهنات والملاحظات

الفصل العاشر

بين المحاسن والميزات ، والهنات والملاحظات

أولا : بعض المحاسن والميزات :

• لقد أسهم الكيشي بجهد طيب في صرح اللغويات العربية على ما هو واضح من خلال كتابه « الإرشاد إلى علم الإعراب » ، والذي كان مبتغاه الأول والأخير خدمة لغة القرآن ، والتيسير على طلاب علم الإعراب ، ومن هذا المنطلق كان لصاحب « الإرشاد » وجهات نظر في المسائل النحوية المختلفة من خلال آراء متفق عليها ، وأخرى مختلف فيها ، وغيرها تفرد بها ، الأمر الذي يشير إلى مواطن الحسن والجمال في « إرشاده » .

• وقد امتاز « الإرشاد » بعدة سمات ، ومميزات تحسب في ميزان حسنات الكيشي ، تتبعها البحث ، وأوجزها فيما يلي :

١ - أن الكتاب من أفضل كتب النحو تبويبًا ، وترتيبًا ، وتنظيمًا ، ومعالجة ، وسعة في الآراء النحوية والشواهد التوثيقية .

٢ - السهولة ، واليسر ، والبساطة في عرض القواعد النحوية ؛ تسهيلاً على المبتدئين ، وتحقيقًا لغرض التأليف التعليمي .

٣ - متابعة المنهج العام ، وعدم الحيدة عن الطريق المرسومة ، حيث الإيجاز والاختصار ، والجمعية لعيون علم الإعراب .

٤ - الإفادة من النحاة السابقين ، والاطلاع على آراء الكثيرين منهم .

٥ - مناقشة النقول وتمحيصها ، وافتراض السؤال ، والجواب ، والاعتراض ، والرد ، وصولاً بالحكم النحوي إلى أقوى الوجوه ، وأسلم المذاهب .

٦ - توضيح ما في « الإيضاح » من غموض ، ودمج جميع مسائله ؛ تحقيقًا لمعانيها ،

وتوضيحًا لعللها .

٧- زيادة مسائل وعلل ، وتحقيقات ، ولطائف تمس الحاجة إليها في كل باب ، الأمر الذي جعل الكتاب مفيدًا في بابه ، جامعًا في فكرته وتخصصه .

٨- العناية بالأصول النحوية ، كالسماع ، والقياس ، والاستصحاب ، والإجماع ، وموافقة الجمهور البصري في تقديم السماع على القياس ، والاعتداد بالكثير الغالب الموثوق في فصاحته .

٩- عدم التعصب ، والتزام الحيدة والإنصاف في مناقشة المذاهب النحوية ، وإن كان القول البصري هو المختار في كثير من الأحيان .

١٠- الاهتمام بدقة التقسيم والتفريع ، وحسن التسلسل المنطقي ، وسيطرة النزعة المنطقية الجدلية على الكتاب من أوله إلى آخره ؛ اقناعًا للمتلقي ، وتنشيطًا لذهنه ، وتوسيعًا لمداركه .

١١- العناية بمسائل الخلاف عناية كبيرة ، وعرضها بأسلوب ميسر سهل ، مدعوم بأدلة كل فريق ، مذيل بإشارة إلى القول المختار ، مع تفنيد ، ورد ، وإجابة عن القول المخالف وأدلته .

١٢- الاهتمام بالمعنى ، وبيان كونه أصل الصناعة ؛ تحقيقًا لقاعدة : « الإعراب فرع المعنى » .

١٣- ربط المسائل اللغوية بالأحكام الفقهية ؛ تنبيهًا على أهميتها في استنباط الأحكام الشرعية ، ومراعاة لخطورة تجاهلها في ذلك .

١٤- زج بعض الظواهر البلاغية في الأسلوب ؛ تشويقًا ، وتنشيطًا ، وتحفيزًا للمتلقي ، وترويحًا له بين الفينة والفينة ؛ طردًا للجمود الذي يتخلل بعض القواعد النحوية ، وسدًا لذريعة الملل من الدرس الإعرابي .

١٥ - وضوح شخصية المؤلف في كل باب ، وظهور نزعته الاجتهادية وراء كل جزئية ، الأمر الذي أدى إلى تفرده ، وتميزه بأمور ، وأقوال كثيرة في عصر استقراء المذاهب النحوية ، والترجيح بينها .

*****

obeikandl.com

ثانيًا : بعض الهنات والملاحظات

- إلى جانب ما امتاز به الكيشي في « إرشاده » من ميزات وحسنات تدل على أنه صاحب عقلية متميزة ، وشخصية مستقلة تعرف جيدًا كيف تدبر الأمور ، وتناقش القضايا بأسلوب علمي مركز ، مع وضوح الفكرة ، وسهولة التعبير ، وصفاء العبارة ، ورفق التناول ، وحسن التنظيم ، وعذوبة المنطق ، وبراعة عرض الآراء والمذاهب النحوية ، والوقوف منها موقف الناقد البصير ، لا المسلم المستسلم .

• فإنه قد تبدو في الكتاب بعض الهنات والملاحظات التي لا تنقص أبدًا من قدر المُصَنِّفِ، أو المُصَنَّفِ ، وتلك هي الطبيعة السليمة ؛ ذلك أن لكل جواد كبوة ، ولكل عالم هفوة ، ولأن العمل الإنساني لا يوصف بالكمال فالله – تبارك وتعالى – أبى أن يكون الكمال والحفظ التام لغير كتابه الكريم .

ودونك بعض تلك الملاحظات :

أولاً : الخطأ في نسبة بعض الآراء :

• فقد نسب لسيبويه القول بأن رافع الخبر هو الابتداء [(١)] ، وسيبويه قد صرح غير مرة في الكتاب بأن الرافع هو المبتدأ ، وقد عالجت هذا في البحث [(٢)].

• ونسب لأبي عبيدة القول بإفادة « الواو » الترتيب [(٣)] ، ولم أعثر على أي نص يوحي من قريب أو بعيد بذلك ، مع تضافر جميع المراجع والمصنفات النحوية على نسبتها لغيره [(٤)].

• أيضًا تابع من قبله فنسب القول نفسه للفراء وثعلب [(٥)] ، وقد ورد في المعاني والمجالس ما يخالف ذلك ؛ حيث إقرار قول الجمهور وموافقته ، وقد عالجت ذلك في البحث –

(١) الإرشاد ١٠٩ .

(٢) ينظر هذا البحث ص ٢٥٢.

(٣) الإرشاد ٣٨٩ .

(٤) ينظر هذا البحث ص ٩٤ وما بعدها .

(٥) الإرشاد ٣٨٩ .

أيضًا [1].

ثانيًا : عدم نسبة بعض الآراء إلى أصحابها :

• بالرغم من أن الكيشي اهتم في كثير من الأحيان بنسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها ، إلا أنه قد أهمل هذه النسبة في مواطن أخرى فكان يقول مثلاً : « ومنهم من ، وقيل ، وعن بعض البصريين ، وعن بعضهم ، وبعض الأصحاب ، وقول بعضهم » [2].

- وقد حاولت جاهدة نسبة ما ذكره الكيشي من مذاهب وآراء إلى أصحابها قدر ما أمكني ذلك .

ثالثًا : إغفاله أدلة بعض المذاهب النحوية ، وعرض بعض الآراء بصورة مختصرة :

• كان الكيشي في كثير من الأحيان عند عرضه لمسائل الخلاف يقوم بذكر جميع الآراء في المسألة الواحدة ، ولكنه – أيضًا وهذا قليل - كان يغفل بعض الآراء والأدلة ، ويكتفي ببعضها الآخر انظر لقوله :

« باب نعم وبئس » : « وهما فعلان ماضيان ؛ للحوق تاء التأنيث الساكنة بهما ، وقال الكوفيون : اسمان متبدآن ؛ لدخول حرف النداء عليهما في : « يا نعم المولى ، ويا نعم النصير » ، ويبطله احتمال حذف المنادى » [3].

- « وأما « ليس » فمعناها نفي مضمون الجملة في الحال ، وأصله « لَيِسَ » كـ « صَيِدَ » فإن مفتوح العين لا يخفف ، لا يقال : « جَمْلٌ » كما قيل : « فخذ » ، وعن بعض البصريين : أنه حرف واستدلوا ببطلان عمله عند دخول « إلا » على خبره في قولهم : « ليس الطيب إلا

---

(١) ينظر هذا البحث ص ٩٤ وما بعدها .

(٢) ينظر الإرشاد ص ٦٧ ، ٧١ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٨٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٤٣٨ ، وينظر ص٤٤٤ ، ٤٤٦ حيث عز القول بتركيب « لن » ، إلى الخليل ، ولم يشير إلى الكسائي ، وكما قرر أن « إذن » حرف جواب وجزاء ، ولم يذكر أن القول بحرفيتها للجمهور ، وأنها للجواب والجزاء أبدًا قول سيبويه ، في حين أن أبا علي يرى أنها كذلك في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب .

(٣) الإرشاد ١٣٦ .

المسك » برفع « المسك » تشبيهًا بـ « ما » ..» [1].

- « وأما « إذن » فمفرد ، وعن الخليل تركبها من « إذ » و « أَنْ » حذفت الهمزة » [2].

رابعًا : حدته في نقده للعلماء :

• قد نال بعض العلماء قسطًا ليس بالقليل من نقد الكيشي اللاذع قال :

« ومن زعم أن « اللفظة » احتراز عن الإشارة بعضو ما ، وعقد الحساب ، والنصبة مخطئ ؛ لأن الجنس لا يحترز به ، وإلا كان فصلاً لا جنسًا ، ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سها » [3].

- « ومن جعل عمل الأول في الثاني وجهًا في المشابهة كُذِّب فيما كان الارتباط بينهما بالعطف » [4].

• غير أنه بين الحين والآخر لا يستطيع قلمه أن يكتم أو ينكر ما في نفسه من تقدير لهؤلاء العلماء ، انظر على سبيل المثال قوله : « قلت عن الإمام عبد القاهر » [5] ، و « وسماه العلامة » [6] ، و « وخصها العلامة » [7] يقصد الزمخشري .

خامسًا : التكرار :

• وكنت قد أشرت إلى ذلك كأحد سمات « الإرشاد » ، وعددته هنا من العيوب لسببين :

الأول : أنه كرر بعض المسائل في مواضع أخرى دون أن يضيف إليها جديدًا ، فكان تكرارًا لا داعي له .

---

(١) الإرشاد ١٥٠ .

(٢) السابق ٤٤٦ .

(٣) السابق ٧٠ ، ويقصد بقوله هذا الزمخشري .

(٤) السابق ٢٧٤ ، ويقصد بقوله هذا الجرجاني المقتصد ٢/ ٧٨١ .

(٥) الإرشاد ٧٤ .

(٦) السابق ص٢٣١ .

(٧) السابق ص٣٦٣ .

الثاني : أن الكيشي كان يمكنه الاحتراز عن مثل هذا التكرار بما كان قد دأب عليه من إحالات ووعود ، أو باستيفاء المسألة حقها عند ذكرها أول مرة ، وقد سبق إيراد أمثلة لذلك [1].

سادسًا : إدخاله كثير من اصطلاحات المنطق :

وقد أشرت إلى ذلك – أيضًا – كأحد السمات الإرشادية ، وعددته كذلك من العيوب ؛ لأن الكيشي كان بإمكانه الاحتراز عن مثل هذا حتى لا يشتت ذهن القارئ ، أو يشرحها حتى لا يجهد ذهن الطالب الذي لم يكن مستعدًا لتفهم ذلك ؛ حيث أن المقبل على علم النحو لا يتصور ذهنه إلا النحو ، وقد سبقت أمثلة ذلك [2].

سابعًا : تأنيثه كلمة التنوين :

قال في : « باب أحكام أواخر الأسماء المعربة » : « فمنه منصرف (يعني الاسم المقصور) وهو الذي دخله التنوين ، وهي نون ساكنة ، فتلتقي مع الألف فتسقط الألف من اللفظ ، إزالة لالتقاء الساكنين ، وفتحه ما قبلها تدل عليها ، ولم يَحْذِفْ التنوين ؛ لأنها دالة على التمكن ، ولا يدل عليها شيء كقولك : « هذه عصًا يا فتى » ..... » [3] .

ولم أجد أحدًا من النحويين أنثها .

• هذا بعض ما وقعت عليه عيني ، غير أنني أكرر أن هذا لا ينقص مطلقًا من قدر الكتاب أو مؤلفه ، فالكمال لله وحده .

*****

(١) ينظر هذا البحث ص٤١٦ .

(٢) ينظر هذا البحث ص ٤٢٣: ٤٢٦ ، ٤٣٢ .

(٣) الإرشاد ٩٣ .